

[illegible]

1943

سبباً فقدم الشرح الذي من شريك وهو غير انه محال الثاني في الوصف
 احد صفات البرهاني فان كان كذلك اي من البرهاني لا في نفس
 الله اي هذا الوصف فبما ان موجود لا متغير في نفس
 وبعدها ثبت ان الله لا يتغير في نفسه اما قدم اتحاد احد
 الخدم وحوالته لانه لا يتم من الاستمرار في وصف سماوي
 كما وصف الذي فيه من استمرارية من حيث ليس هو استمرارية
 البتة بل هو تحقيق في عارضه في كونه وجوداً واستمرارية
 وحوالته الثاني اما ما سلم انه اي هذا الوصف فبما ان
 اما وجوده الذي اذا ما كونه موجوداً انزل ما عداه والقدم اول البتة
 غير ان جوابنا هو ان هذا اي الذي هو في نفس
 احسن من ان يكون مصداقاً لان كونه صفاته اعم من ان يكون
 موجوداً وان لا يكون متغيراً ولا حاله فيوقف معقوله ان
 فانما يتبادر المرصد الاول في الوجود والعدم وفيه مقاصد
 الاول في تعريفه اي تعريف الوجود فقبل ان يسمي
 ان تعريفه لا يتغير قطياً وقبل ان يسمي فلا بد من تعريفه
 لا بد ان لا يسمي ولا يسمي ان يسمي في وجوده الوجود اما استدلال

راجع

[illegible]

[illegible]

فان لم يرد وجها الى ذلك لم يتوصل فيه خبر ان الحق لا يرد وجها
 الى الصنف فلهذا لم يستدلوا بان قبل المعرفة والدليل هو ان يكون
 او عند ما لا يدان علم ووجوده الذين يكونون بدنيا او غيبيا اليه وفي
 للدور ولسل من ذلك فيهم منصور فلما ان علم الوجود اليه من كمال العلم
 ووجوده في الذين لا العلم ووجوده فيه في له في الفسوف بانها موجبة في علم
 بوجوده فيقول الموصوف منسوخ على الموجبة فاحتمل فيه بان فاصدق عليه الموصوف
 صدق عليه فيقول وقد لا يوجد ان يكون ذلك من كماله في المنسوخ وقد لا يوجد
 فيقول صدق على الموصوف في انما كان فيقول صدق على الموصوف
 وهو المعبر في الايجاب العلم من وجوده له الوجود ان من الوجود الدال على
 بداهته فيقول الوجود وحيث ان يقال قولنا في خبر ان الوجود الوجود
 بداهته وانه سوف على تصور الوجود والمعلوم فيكون تصور الوجود والوجود
 بل الوجود والعدم بداهته وكذا انوقف في التصديق على تصور خبرها
 الذي هو ان ثبوتها او عدمها في تصور ما هو في تصور الوجود فيكون
 فيصور ان في الامور بانها بداهته فان قيل ان ثبوتها ان في تصور
 مطلقا في نفس خبرها في الوجود لان الوجود من جهة اخرى في كماله وان ذلك
 في جميع بداهته في الموصوف على الحكم بان الوجود بداهته في تصور فلهذا لا بد
 على خبرها في او ركن ان الحكم في التصديق في تصور الطرفين في خبر

بداهته

منها

خبری که از آن منع جواز آن برین صورت میسر می آید و از آنکه
 در صورتی که سبب کون آن کم از نفسه می باشد فلذا بعد از انقضای آن
 و نه صادره لان در این صفت و لغز آن بر موقوف می باشد اجزاء آن
 اگر در کون لا موقوف است علم جدید است متعلق علی العلم بعد از اجزاء ای
 باشد مگر بعد از انقضای آن سبب متعلق است از اسم آن زیرا که بعد از کون
 پس لا موقوف است پس باید دانست که علم احاطه آن با کمال احد است
 بدین معنی فاذا اردید این تعلیم حال الوجود و خصوصیت قبل الوجود و جزو
 بعد از انقضای آن و کل جزو من اجزای نامی فاذا وجود بدین معنی قطعی
 انفا مکنه مای کل جزو من اجزای بدین معنی لا موقوف است الیوم بعد از کون
 منه مکنه مکنه جزو من اجزای بدین معنی و بعد از انقضای آن العلم
 کبریا که کل جزو من اجزای بدین معنی علم العلم با سبب فان آنکه می رود
 آن فرد من اجزای آن احاطه لا غیر العلم علیه و علم بر خصوصیت فان
 شخص با خصوصیت است و این حکام تمام اجزای بدین معنی و علم بر
 اجزای بدین معنی و علم بر سبب آن با کمالی که بدین معنی من انقضای آن
 علم او آنکه علم با کمالی که بدین معنی و علم با آن العلم حال کون و خصوصیت
 الاستیلا علی اسم الاثر کما از اسم ان الوجود و العلم با
 رو و بدینها کمالی که بدین معنی و علم با آنکه انقضای بدین معنی

ستر الاجز و فلا يكون نصف تمامها نصفه او بالعدم فيقسم ^{في قسمين}
 وقد يقال لو كان النجوم و اجزاءها نصف الاخر اما نصف بوجه و مع
 تعدد اى مع الوجوه و انى هو كسبا و بعد فليس اثره في وجوده
 منصفه ما على حد بل هو اما بعد او من اخره او نصفه هو و على اى فى الاكبر
 اى هو نصف مقدم ^{نصف} اى الوجوه و على اى لا ينصفه الاخر او
 ربه اى بالوجه و فلا شك انما ينصف بالعدم فالوجه و محض له و هو
 نصف الاخر او ان لا ينصف بالوجود و اما كسبه بالعدم فهو عين احد
 ان الرسم لا يعتمد مره لانه نصفه و انما هو قبله لا و وجه على سبيل
 من الرسم و ان ان رسمه يك ان يكون بالاعرف كما من رسمه
 المعروف و لا اعرف من الوجوه و ان كان يعرف ما يتبعها من الوجوه
 فوجدنا الوجوه و اعرف من كل ما ياول ثم نرى انما يعرف اى الوجوه
 المعروفه و الامم جزء الاخر و هو راء من ان كل لا العلم بالكل
 ينوفاً على العلم بالجزء من غير ذلك و انما يتبعها بعض من العلم بالكل
 عام و انما يتبعها الاخره فانه يتصور ان فاذا وجد العلم بالكل
 لم يوقف بعض العلم بالكل و انما يتبعها و انما يتبعها و انما يتبعها
 بعد اى و هو انه اقل كان الى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
 شرطه و مع انه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى

١٠٠

انوار الوجود لا ينفك عن الوجود فاعدم ما ذكرته من غير ان يكون الوجود
 بقية من الوجود بل هو الوجود نفسه فلو كان الوجود اجزاء مستقلة
 كل واحد منها في ذاته وان لم يكن مستقلا فان حصل عند اجتماع اجزاء
 بعضها مسبب عن اجتماعها فاعدم ما ذكرته من كون الوجود متناهي
 في جوده وانه لا ينفك عن الوجود فاعدم ما ذكرته من كون الوجود
 لا يستلزم الوجود بل هو الوجود نفسه فلو كان الوجود اجزاء مستقلة
 فلو كان الوجود متناهي فاعدم ما ذكرته من كون الوجود متناهي
 الاول يكون اكل صفه غير وجودي الثاني يزم جناسا بقية من الوجود
 الثالث الوجود وبعضه اي العدم بالعدم وانه اي الوجود بل العدم
 الوجود من المولات الالهية السر والوجود والعدم والوجود والعدم
 الاول لا ينفك عن الوجود بل هو الوجود نفسه فلو كان الوجود اجزاء مستقلة
 يزم من هذا اجتماع اثنين من الوجود فانه موجود فقط ولا
 الوجود نفسه بالعدم فقط نعم ثم ان الوجود الوجود بالعدم
 الوجود وبسبب حال الوجود ان الوجود الوجود بالعدم فلو كان الوجود
 الوجود عدم فلو كان الوجود الوجود بالعدم فلو كان الوجود
 فلو كان الوجود الوجود فلو كان الوجود الوجود بالعدم فلو كان الوجود

و يحصل من اجتماعها الدار خارجا في البان اجزاء الوجود والعدم
فان الوجود ايضا متحد وقد عرف انه لا يتحد فيه شي عند اجتماع
الاشياء في ذاتها والوجود بالوجود ولا يتحد في حقيقة الوجود
فصل في تبينه عن ان اجزاء الوجود والعدم في حقيقة الوجود
لان وجود كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
فانما به بل ما كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
عنها وقد عرف ان ذلك من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
كان من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود
وقد علم ان كل شئ من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
بالوجود ولا يعدم وهو يجمع ما بين الوجود والعدم في حقيقة الوجود
الاعلى من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود
ان الوجود والعدم في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
ينصف الاجزاء الوجودية مع الوجود او قبل حقيقة الوجود على ما ذكره في الفصل
في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
على التركيب من حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود
وهو في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود
بل انما به في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود بالوجود في حقيقة الوجود

كما ينبغي ان يحفظ و يحفظه ان في جود الوجود و ينفصل بالعدم و هي في جود الوجود
 ان عدمه و لا يكون الوجود و ينفصل الوجود من عدمه و لا يكون الوجود
 فلا بد من ان يكون الوجود و ينفصل من عدمه و لا يكون الوجود
 من اجزا او متمازاة الوجود في الخارج فانه كسب من اجزا او متمازاة
 في العشرة مثلا محض امور لا شئ منها بعينه و غير ذلك من اجزا او متمازاة
 و كذا الحال في الاجزاء و الدنياه فان وان نفس من عن الانسان
 وان كانا من رفق و ليس من من ذلك كون احد ايضاً من جود الوجود
 فان صفه الجود من جود من الحركه و لا الله ان يخبر ان ترف الوجود
 بالرسم فلو ان الرسم لا يعرف الكنه فلما لا ينفصل بالكنه و لا ينفصل بالعدم
 انه لا ينفصل الوجود من الوجود اصله فان كان كون من جود الوجود
 ما تصور له موجب لتفكيره كنه الحقيقه و ان يكون الوجود و حده ذلك
 الوجود انما لا يظال الرسوم لا يعرف من الوجود و حده فان من الوجود
 كونه بدنيا و بدني انه كسب من رسم الوجود من الوجود كونه من الوجود
 على كونه بدنيا فيكون مقدمه الوجود على الوجود و ما ذكره من الاستفاده
 مبسوط عندنا و قد لا نأخذ على كون الوجود و حده الوجود
 الوجود و الوجود من الوجود الوجود و ما ذكره من الوجود
 الوجود و ما ذكره من الوجود الوجود و ما ذكره من الوجود

اما چه با وجود این شیخ فلاطون مدعی است که اشیاء باقی میمانند پس
در اینجا با اشیاء بی نقص و هموار و اما از این اشیاء که با وجود نقص و
خسوف و کوارضهای تواریخ ثابت فیض الوجود و تعالی این اشیاء را
با نقص و کسب است پس در اینجا معلوم است که اشیاء باقی میمانند
اولی این که کسب و اولی است که از اشیاء و اشیاء عقلی
اما از این تصور معلوم است که در این عالم تصور و من مدعی این تصور
الوجود و اولی است که در این تصور است که کسب و اولی است که در این تصور
کسب و اولی است که در این تصور است که کسب و اولی است که در این تصور
نیچانند و اما به ضرورت فلاطون که کسب و اولی است که در این تصور
با این تصور است که کسب و اولی است که در این تصور است که کسب و اولی
و به نظر این اشیاء من است که کسب و اولی است که در این تصور
اما به ضرورت فلاطون که کسب و اولی است که در این تصور
شیخان اشیاء من است که کسب و اولی است که در این تصور
اما به ضرورت فلاطون که کسب و اولی است که در این تصور
به نظر این اشیاء من است که کسب و اولی است که در این تصور
کسب و اولی است که در این تصور است که کسب و اولی است که در این تصور
که در اینجا من است که کسب و اولی است که در این تصور

اشقت بنفسك كجسمه فيكون تفرقا لفظيا لأنه الشديدي كالمزاج والاشد
 نحو تفرقا كالمزاج في البدن وان كان جاحدا الذين بدنه لكن كمن
 مجهول حيث انه لا لفظ محصور من مراد به يعرف لفظه انه لا لفظ
 مراد به وقد استعمل في الوجه انما ايضا بان احد المفعولين هو الوجود
 الذي وفي النزاع فيه لكن لا لفظ ولا الوجود الى الوجود ليس هو الوجود
 الا لفظان بل كونه بوجوب الكون في الاعيان واما كونه في الاشياء الذي هو
 الوجود وشره بالاسم على ما هو عليه وذلك لانها في بدنه كونه في الاعيان
 المخرقة لانه من الممكن ان يكون الوجود بدنه من بدني انه لا يصح الوجود
 اصلا لانه لا كسب من هو متبع لظهوره حتى ان ذلك بامر من الاول
 لظهوره كما يكون متميزة عن غيره لان كونه متميزة لظهوره من غير
 ومتميزة لظهوره ليس بغيره ومتميزة ليس بغيره سبب محض في توقف لفظه
 على فضل لفظ المطلق الذي هو عدم مطلق لا لفظه الا لفظ الوجود
 لكونه مضافا اليه لعدم الوجود وتوقف لفظه على الوجود والعدم على
 لفظ الآخر واداب ان لظهوره متميزة عن غيره لفظه الا لفظه لظهوره متميزة
 عنه كونه في لظهوره لفظه لفظ الذي هو مضاف الى الوجود كما يمكن
 ان لا يكافئ لعدم الوجود وكما عرف لظهوره الوجود وادبه
 عرف هناك ان المتميزة لظهوره مضاف على محمول على كونه في لظهوره

في نفسه لا يوجد له موضوع بل يقتضي الذات الموضوع بل لا يكون له محال بل هو
وإنما يتوقف الوجود على هذا فالسبب رفع ذلك الوجود والذات فلا
يكون الوجود ولا يتوقف الوجود على شيء بل هو الوجود والذات
والذات على ذلك الوجود والذات ليست به الوجود بل هي الوجود
فله الوجود والذات الوجود هو الوجود الوجود الوجود الوجود
على أنه يكون الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
في نفس الذات الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
من أن الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
يكون الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
في نفس الذات الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
من الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
وذلك كما هو الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
أو يتوقف على الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
بجمل واحد في الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
قال في الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود

انه اي موجود هو كذا العين والمعدوم هو غير العين وفاعله فاعله
 لتبينه على ان المعروف هو الموجود والغير والمعدوم هو نفسه لا يوجد
 غير وامن. وبعين غيره ولا ما هو العلم منها انما انه انقسم الى فاعل
 متفعل اي موجود ومنزاع انقسم الى حادث وقديم والمعدوم ما كان
 كذلك الثالث انه ما يعلم وجبرته اي اصح ان يعلم وجبرته والمعدوم ما لا يعلم
 كذلك فاعله ما لا يعلم فاعله الموجود ويعلم منها تعريفات الوجود فاعله الوجود
 فهو العين او انقسم اشتر الى فاعل ومتفعل او الى حادث وقديم او ما
 ان يعلم اشتر وجبرته وكذا اي كل ما ذكره هذا فاعله تعريف اشتر بالاقبال
 يعني فاعله الموجود من غير الوجود والموجود ولا يعرفون من حيثها كما ذكرني هذه
 العبارات وايضا الثالث برزاق المورود والنور الموجود من حيثها
 به تعريفات حقيقة وافتاعله موجوده انما تعريفه المتفعل موجوده انما
 انغير والقديم موجوده الاول له وكذا انما موجوده الاول فاعله
 منها تعريفات الوجود وفتح العلم والاحبار امكان وجوده كما
 ايضا ووري المتفعل العالي في الوجود اشتر كذا تعريفه كما
 اي هو غير واحد اشتر كذا فيه موجودات باسرها واليه وحيثها
 غير الى محسن وانما به وحيثها من الوجود ايضا الا ان
 عندكم كما هي منوطه عند غيرهم وانما ذبوا الى كونه مشتركه موجوده

الاول ان نوع من مستتر لا مشعر مجزوم به ای بالوجود عند التردد فی وجود
 من نوع موجودات و اشخاص ضروره انه من الوجود یعنی تعذر کونه غیر
 مستتر اما حسن خصوصیات او محقق و اما کان بها و در باب خبر
 بعد و مع رد الی عقده اما مع الاول فی ان التردد فی التخصیص من
 التردد فی الوجودات انشری بین تلك خصوصیات و اما علی التام
 التردد فی التخصیص بزم التردد فیما یحق قطعاً و التامی بالاعمال و اما
 بوجود ممکن من شأنه ان لا سبباً علیاً موجوداً ثم اذا تردد فی ان کتب
 السیاحه او ممکن دعی الخبر کونه ممکناً جوهر و عرض و اذا کان
 هو متبذراً و غیر متبذراً و کذا تردد فی انواع موجودات و اشخاص
 تردد فی نوعه خصوصیات موجودات و الی غیره من الوجود و اما
 التردد و کذا اذا اشتد فی ان کتب السیاحه ممکن فی غیره
 فانه یرون اشتداداً کونه ممکناً الی اشتداد کونه و جامع ان اشتداد کونه
 باق علی حاله غیر اصلاً فلو ان الوجود و مستتر مع تغییر اعتقاد
 الالباق اذا تردد فی خصوصیات فقد تردد فی مستتر الوجود و کذا اذا
 زال اعتقاد بعض الی بعض زال اعتقاد وجوده الا ان الباقی فی
 ملا تردد و زوال هو مطلق الوجود و مستترک بین جمیع موجودات
 فبعض الاستیراک علیها لا معنیاً الا ان دخول من عدم ان بدیهیم

من الخلف نظر من يعطى العلم بضمه وان لا يختلف بملاب من حيث
 ان يكون الاشتراك معنويا الوجه ان لا يماثل في الوجود الى
 الوجه ووجه الممكن ووجود الجوهري ووجود العرض ووجه
 ووجودات الانواع وشمسها وشمس موجود الى هذه المعنويات
 فان امثال في اثنين اثنين واحد يورد في مئة مشترك بين جميع
 اشترافهم البهاينة اولان حجة في مئة مشترك الى مشترك لانها
 فمئة اوجد الى ما ذكرتم للاشتراك المعطى كما نفهم بين
 الفواردة بالباصرة كونه مشتركة باللفظ لا بالقول بوجه مشترك
 فمئة لا يوافق على وضع اللفظ والعلم به ذلك لا يختلف باللفظ
 المتفاوتة وكن فيها مشتركة المعطى الذي يبين معنى والاشتراف
 ذلك الذي دارم من مئة للاشتراك المعطى لتفهم بين
 على الوضع والعلم به وكنف تحت خلاف التعاطف ولا يمكن فيه اشتراف
 فالاشتراك المعنوي واجب الفهم بضمه وقد قيل في مئة مشترك
 ابعين انما هو باقية وما وجدنا مشتركة المعطى يقول الى الاشتراك
 معنوي ولا يماند ان يدل على ان لا يماند الا في ما ورد ما في الوجود
 لوجود مثل ذلك الوجود وقد نفهم من ان الوجهان في ما وجدنا
 فيقال نحن نعلم بالباينة لا نذكر ذلك لاسباب اي نعلم بان كنه باينة
 نذكر

[illegible]

[illegible]

بأنسبها إلى المنفعة فوافق فيما أوجبناه وكذا في صلاته شرفه
ويؤدقها به ويستحق أن يحل فيها ملك الصافات كغير مجزأ
ثم الكلام أن ادعى موتهما من أفرد الوجود وبطلان شبهة
والمنفعة الوجودية كسئل أن ذلك بعض من مقتضاه من ثم أنه
الوجود غير مشترك في مقتضى ما يستلزم من حيث لا بد من الأول
أنه لا يوجد مع وجود واحد من تلك الوجودات كعدمية غير مشتركة
الوجودات لعدم البعد في كل واحد ووجوده تلك في غير مشترك
وإذا تم نحن اليقين المنفعة بامور متعددة واحدة عامة لم تكن
بدليل واحد عام لأن تلك الدعوى متفردة بغير مقتضى ذلك
الامور فلا بد لكل واحدة من تلك الدعوى من بيان على عدة وأما
أن أنه ليس أن كان واحدة امتنا ولا منفعة فلا بد أن يكون الدعوى
متساوية لتلك المنفعة وتمامها إما أن يكون بامور متعددة عام
لولا وجه التعرض خصوص كل واحد من ذلك المنفعة فمن قال الوجود
غير مشترك فلا شك أن حكمه هذا غير مقتضى الوجود واحد بل كل واحد
على كل واحد مفرد الوجود وحده لا يباح ذلك فيقال أن الأمر على كل
واحد من وجودات الوجودات غير مشترك لأنهم ليسوا على كل
الواحد وعلى منفعة باعتبار خصوصية كل واحد منه لكنه مقتضى ما

على ان الوجود غير مشترك فيما اول كل وجود فلا بد له من ان يكون مشتركا واحدا
 متناه لا لا محدودا انما سببه ما وقد حكم على ذلك بمشرككم اني اني قد
 غير مشترك فلا بد ان يكون ذلك المشترك متناه فقد اقره الاشرف
 مشترك مشترك وانما احدهما ان الوجود لا يوجد في نفسه
 لا يوجد مشترك فيهما لانه لا يوجد في نفسه ولا يوجد في غيره
 بل يتبين لغير وجوده انك قد انك لا يوجد في نفسه مشترك في غيره
 فانه لا يقضي شيئا مشترك بينهما لا يتجلى على لغير نفوره وحسبه ان
 لا يقصر في الوجود على لغير فقط ويمكن ان يكون الوجود في
 ما لوجوده مشترك فقط الوجود في نفسه مشترك واحد في جميع
 فيكم عليها كما عاينا لانه المتعارف المتناهي انما من غير حاشية الى
 يبرهن على خصوصية كل واحد منها الوجود ليس ولم يكن الوجود مشترك
 مشترك لم يتمزج الوجود من الممكن فاما اذا افترضنا على قدر لون الوجود
 معان متناه مشترك انما ان يكون موجودا او لا فقد يجب له الوجود مشترك
 لا يكون مشترك فيكون مشترك الواحد واحدا وممكن ان يكون مشترك
 مشترك فاما ان كان الوجود مشترك واحد فانه ان يكون مشترك في
 الوجود واحد بالوجوب والامكان بالنظر الى ذاته والوجوب انما
 يكون مشترك على عوارض يكون مشترك واحد وجودا ان يكون مشترك

له وجود این و آن کان الوجود نفس محض و از این اعتبار معلوم است انشای با وجود
 ناشی از آن کون الحقیقه الواحده فی نفسین و آن کون موجوده بود
 و آن کان باید اعتبارا و اما من قال بس الوجود مشترک بمنزل یک
 بین الکل شمسرا کالقطبایم انما کون بانه نفس محض فی کل و مجزئ
 و نباید گفت نفس کل یک شیء و انما هو ان الوجود مشترک اعتبار
 الواجب و ممکن و مشترک مشترکات کما و نه بنحایه اندک
 الیه المصداق الثالث فی ان الوجود نفس کایه او جری او را اعتبارا
 مدیه است اولم نظر احد بان الوجود جزایما نیست اما آن کون کون
 فی کل ای الواجب و ممکن جمعا او را اعتبارا فی الکل و ممکن کایه
 فی الوجود اعتبارا اعتبارا فی کل و انما کس و نه الاحوال الاخر لم نظر احد
 فاشهر فی الوجود احد بالشیء انی محسوس الشری و الی محسوس چیزی
 من الحقیقه فی کل ای الواجب و ممکن کاد لوجوده
 نوکان الوجود را اعلی قایمه کایه من حیث غیر موجوده ای ادا
 اعتبار کایه و حد و انما مع قطع نظر عن جمیع ما یوحد فیها لم یوجد
 فکایه محدود و اول و قطعه بنحایه قدم من انما الوجود و الیها قایه
 به الوجود و هم اندکی هو کایه بالوجود و انه ماضی او کون کایه
 محدود و موجود و نه و جواب من و چنین الاول

۱۵۷

نرم این کون قبل تمام الوجودها وجود و قدم کون اشترک بود و از این
 خلف و الباقی قدم اشترک است که ان کان الوجود است بن علی الوجود
 الاصل و الوجود انکدام در کتب است ان کان عبر الوجود الاصل ان
 لکان الوجود است بن صفة فائده فائده بکان بها قبل تمام الوجود
 بها وجودات و تسلسل الوجودات الی ما لا یابته له و هو متمم و مع
 منتهی فلا بد من کون الوجود من صفة و من صفة وجود آخر قطعا قبل
 یومین صفة و ذلك لان جميع هذه الوجودات از ایدیه اشترک است علی
 لها به فقط ان یون لها وجود قطعا لا متناهی انما اقدم بالصفات
 النبویه و ذلك الوجود لا یكون زائدا علی صفة و الا لم یکن مافروضه
 بل یكون عنها و هو صفة و جواب ان ضرورة الامر و عینها اما ما
 وجودیه بر غیر الوجود فان النبویه یستلزم بان کل صفة نبویه یسوی الوجود
 فان قیامها بالموصوف فرع وجود الموصوف و انما الوجود
 فانه ضرورة صفة علی کس لا بها بقصر امتناع کسوفه الوجود و لما ذکرتم
 من لزوم برین اشترک وجود امرین و من لزوم تقدم اشترک علی نفس
 تسلسل الوجودات الی ما لا یابته له و انما بل ان یقول بعد جواب من
 قبل ان یخص الامکان بقیة البقیة نسبت بها صفا کما بود ان اصحاب
 انطیسی حکماها ان نه فلا یج قطع بل الی جواب استغفار الضرورة حکم

۱۶۳

بان کل منفه نبوده ای موجوده فی خارج فان قیامها بالخصوص و وجوده
 و ليس الا موجوده منفه موجوده فی خارج علی امتیاز من غیره ای
 فی العقل و حده نعم یونیسم ایسبیل سبب و اخلاقی مضمونه لا یسرانه موجود
 فی خارج فلا یكون مندرجاتی ذلك انهم الضروری مد او قد اعترض بان
 الوجود من ان صغارهم سبب ان الوجود یسبب ان علی کما یسهل لایه عنهما لوان
 ان یكون خبره عنهما وان لم یسبب ان احد الوجه ان لست لو كان الوجود
 زائد علی کما یسهل او خبره انهما لكان له وجود اخر لا مناع الصانع لایم لهم
 هو لیس من نقل الكلام الی وجود الوجود و تسلسل الوجودات الی ما
 لا یحتاج الیها و احواب المنع ای لا یمنع انهم انهم او قد يكون الوجود من مجموع
 ان لایه عنهما لوان موجود بل من مد و ما و لا یحتاج الیها انما یسبب
 و انما یسبب الصانع یسبب انهم ان الوجود و وجوده علی
 المنظر بر قد يكون وجود الوجود و نفسه لا ایداعه و لا خبره انهم و لک
 نقول قدم القدم نفسه وجوده و ان نفسه علی نفسه یكون القدم
 موجوده فی الخارج و لک سبب انهم ای مثال ما ذکر من وجود الوجود و اسکان
 الاسکان و غیره و لک من الانواع المتعارفه ای سبب انهم و لک من کل
 یعنی ایسبیل سبب ای علی و لک سبب انهم لکن من نفسه لیس
 نفسه و یسبب سبب کل مفهوم من سبب لیس من فانه لا یكون قدما الا بالانعام ای

المسألة الأولى في مفهوم المقدم على المعتبر وجوده فهو مقدم عليه
 ما مرزاد في مفهوم المقدم على المعتبر وجوده لا يكون له وجوده وإنما هو وجود
 بنفسه لا يبرز عليه بالضرورة أن كل ما يبرز له وجوده إنما يكون بنفسه لا يبرز
 فقام المقدم عليه وإنما هو وجوده بنفسه لا يبرز له وجوده وإنما هو وجوده
 أنه نفس ما يبرز له وجوده وانما يبرز له وجوده على ما يبرز له وجوده
 سبب في نفس الثالث وإنما يكون نفس ما يبرز له وجوده وجوده
 وجوده ما يبرز له وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 ان يكون وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 اي الى ما يبرز له وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 فلا يكون وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 ولما على المعدل لا يوجد في مفهوم ما يبرز له وجوده وجوده وجوده
 بالوجود وانما هو ما يبرز له وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 لما يبرز له وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 لان ما يبرز له وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده

زائد علیها و الا ممکن و لکن هیچ جمیع بل کون جنبها و هو متعلق به نسبت
 وجود واجب علی تقدیر از یاد که ممکن است تا الی علی منسبتی آن وجود بود
 خارجی و هر چه نسبت به هر از ادانه محتاج الی علی بود به بل امر او نه علی تقدیر
 زیاده و قیاسه مایه که آن مضاعف و الفایه مایه که لایه درین مایه
 مایه او غیره و چیست باین علت که لا شک نیست مقدمه علی مقبول و اما این
 علیه بک آن کون با وجود و علم فان تقدم الثابت تقدمه بالقبول
 قد يكون لغيره الوجود تقدمه حاجیه ممکنه علی وجودها فاما بالوجود
 و انما بل تقدم علی المقبول لانه علی فایه نه و پس ذلك تقدمه باوجود
 لما ذکریم بعینه من لزوم وجوده قبل وجوده چگونه بود و این
 من لزوم تقدمه شرعی نفسه البتة و اذا كان تقدمه انما بل
 لا باوجوده لا يجوز ان يكون تقدمه انما بل لا باوجوده
 مقومه المایه و المقوم لا تقدم علیه ضرورة لكونه علی و پس بک
 التقدم الثابت لا باوجوده و لا ما یجزم بذلك تقدمه لا باوجوده
 قطعاً بطریق الوجود و این سخن وجوده لا باوجوده فاما اذا قلنا
 المایه من حيث لا یستلزم وجوده و او عدم مایه جزم تقدمه جزم
 علیه فلو كان تقدمه بک الوجود و لا ممکن و لکن تقدمه اصلاً لا باوجوده
 هو کی تقدم المقوم علی المایه تقدمه مایه باوجوده و البتة لا یستلزم

قصد الوجود بسماته الواقع بل في حد ذاته الوجود لها فاما اذا قلنا ان الوجود
 متقدم على الاشياء متفاهم في ذاته لا يتصور وجودا له والواحد تقدم كسب الوجود
 على الاشياء بل يريد بها كسب الوجود كانه وجودا ثم تقدم ما على
 وجوده وكل الوجود لا يقول هذه هي كونه المقوم كسب الوجود وجود
 ما تقدمه كان سابقا عليه من التقدم التام للبرهان بالقياس الى ان
 واسمها محقق اي هذه هي المقوم لا باعتبار الوجود ولا باعتبار ما يتصور
 قبل ان يوجد انما لا تتحقق الا باعتبار الوجود وهو اي ما الذي ذكرناه
 من انما المقوم بالقياس حال عدمه كما في الوجود مستبعد او قد
 ثبت ان عدمه من العلة قد اصبحت بالتقدم على المصالح حال الوجود
 بعده انه لا يكون تقدمها عليه كسب الوجود فجاز ان يكون محال
 العلة هو هذه لك وبما لم يزل من انما او ان هذه هي كسب الوجود
 حال عدمه من الوجود وممكنه لا يتصور ما يتصور ما على هذه هي
 لا باعتبار الوجود وقد تقدم كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود
 بوجوده كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود
 فبذلك هي تقدم الوجود كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود
 للوجود هو العلة العلية لا بد من كسب الوجود كسب الوجود
 كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود كسب الوجود

١٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

عن مرتبة الوجود بالضرورة فان عالم الوحدة نفسه لم يغير من الجاد
قطعا او كان الجاد غيره او الجاد نفسه في لا يكون ان يكون
من حيث هو مقتضى الوجود كما يجوز من قبل وجوده زائد على ذاته
والمتوسط للوجود وهو العلة الغائية لابد ان يحيط العمل بالحدود
الوجود وحسب كنهه ان يلاحظ له استغادة الوجود وذلك لان
كل كنهه فلا يكون ان يقدم فاعل الوجود يستغده عليه بالوجود ضرورة
والنوم لما يهتكم ان يطبع فيه ينظر عن وجوده وعدمه فان يعينه
لما يهتكم ودخول الامر فوامها انما هو ينظر الى ذاتها بلا اعتبار وجود
وعدم والا لا يمنع من ان يتدور مع الوجود والعدم
فحين ان يكون نفسه عليها كالدان دون الوجود فالتعاليق
اور دلتوه على وجوب لعدم العلة الموحدة على معلولها بالوجود
مستدفع لكونه معاديا للضرورة فيكون مكابرة وادع من ضرورة
الشرائح الشرح العلة الغائية وبين ما جملته يستند المنع في
الغائية بين قد كشف عنه عطاء فلا سدره حواره حواره اى حواره
حوار الشرائع فيه فلم من فيما ذكرناه شيئا اصلا وانها انه زائد
على الحقيقة لا يمكن ان الواجب جميعا فمهما كان الاول انه زائد
على الثانية لا يمكن لوجوده اربعة الاول ان الثانية يمكن

حيث يبرهن القبول للعدم والامتناع وان لم يقبل العدم ارتفع الامتناع
عنه وانما يقف الجواب الذي دللنا عليه في ان غاية الممكنة او غير ما لم يكن
لكل حال كونها مأخوذة مع الوجود بانه لا يلزم ان يكون موجودا
ومعدوم معا ولو كان الوجود بنفسه الممكنة او حرا لم يكن لك
بل كانت مآلى العدم من حيث هي الصانع على تقدير كون الوجود
نفسها فان الوجود مآلى قبول نفسه واما على تقدير كونه جزءا لها فلا
الامتناع فيكون من حيث هي مأخوذة مع الوجود فلا يقبل العدم كما
مر فيجب عن بد الوجه بانك ان اردت لقبول العدم انما هي
الممكنة فيكون محال من الوجود بنفسه بالعدم لم يمنع لان غاية
العدم لا يتصور لها في نفسها عند مآلى هي نفى وان اردت لقبول العدم
ارضاها بالممكنة فلا سلم وانما لو كانت نفس الوجود او كان الوجود حرا
لها لا فائدة انما لا يثبت الامتناع من حيث هي العدم وذلك لان الوجود بنفسه
يرتفع بالممكنة لانه اذا ارتفع الامتناع ارتفع وجوده قطعاً ولا يكون في
ذلك الوجود به انه لا يترتب له الامتناع ولو قام به لم يكن مرتفعاً بل موجوداً
واذا اجاز ارتفع الوجود بالممكنة والصدق استلزم بنفسه الذي هو العدم
حار ذلك في الامتناع على تقدير كون الوجود نفساً او جزءاً لها انما لا يثقل
الامتناع الممكنة كما لم يثبت فيكون الوجود بالعدم

لا جرم انما محاسن به لا بفعل كذا انما تصور وجوده في الخارج
 الوجود والعدم من جهة اى الوجود والعدم نفس الوجود والعدم
 كما كانت موجودة في الدين فكيف تفكر في اعتبارها في وجودها
 فاللازم مما ذكرتم ان الوجود والعدم نفس الوجود والعدم
 في الوجود والعدم وانما رايتم على الوجود والعدم وجودا خارجا
 ونسبنا لاسرار من الوجود والعدم على الوجود والعدم
 الوجود والعدم من جهة الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 لا يمتنع كذا في الوجود والعدم في الدين كذا في الوجود والعدم
 الوجود والعدم من جهة الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 وغير مستلزم له على وجه لا يمتنع فيه ولذلك يمتنع فيه اى في
 الوجود والعدم من جهة الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 لو كان كذا الوجود والعدم من جهة الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 على كل حال اجمع الى برهان كذا الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 او انما تصور الوجود والعدم من جهة الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 ولا جرم انما تصور الوجود والعدم من جهة الوجود والعدم كونه الوجود والعدم
 كما كانت موجودة في الدين كذا في الدين كذا في الدين كذا في الدين
 كذا في الدين كذا في الدين كذا في الدين كذا في الدين كذا في الدين

كذا

[illegible]

کتابخانه عمومی

256

مكان قولنا اسواد موجود كقولنا اسواد لون او ذو لون وليس فائدة
 جديدة اذا كان اسواد معقولا بالكنة بخلاف حمل الوجود عليه الوجه
 انه لو لم يكن الوجود زائدا على ماهية مكان اما لغتها او خبره والاول
 باطل لانه اي الوجود مشترك لأمردونها اي دون ماهية لها حق
 الموجودات منى لغتها بالضرورة وما يقال من ان الكل ذات واحدة
 يتعدو حركتها لا غير فالمفهوم بطور العقل لحدوده متغيرة لا
 اليها وكذا الثاني بطور ان لو كان الوجود مجردا الى ما يليه ان
 الـ آيات المشتركة بين الموجودات اذ لا ذاتي لها ثم من كان
 لها ان كان محمولا عليها والا لكان خبرا مشتركا مثل الجنس وتجارا
 المندرجه تحته لفصول او اجزاء متحدة مثل الفصول من الـ الموجودات
 كونهما مفهومة واجزاء لها سياتي الموحدة فتكون الوجود حجبها الى تلك
 الفصول الباقية العزم ان حجب الوجودات قلها اي هذه ان محمول
 كلب اي موحدة الباقية بل من اسهل وزب اجزاءها بانه الواحدة
 غير الباقية وانه محال ان يكون لا بد من الاستمرار الى الـ لان السبب بعد
 امرك فلو تنفي نفى حركتها والكثرة ولو كانت عبرتها لا بد من الوجود
 لانه سبب الكثرة فلو تنفي نفى الكثرة الباقية وجب ان يوجد في
 الفصول المرتبة الى ما لا يما بينه له فصل هو بسيط وواحد فيقطع عنه تلك

مسئله اشرف مرتبه غیر متناهی و الیها فالوجودات مجردة لا یكون خبرها
 او من فلا یكون خبرها البتة فلهذا یجب ان خبر الموجودات بدلیل ما یجب
 من الوجود الرابع انما یكون الوجود مجرد و یجاب عن الدلیل الاول
 بان نقول ان خبر ان قد یكون حسب اللائح ای انواع الموجودات علیها عام
 للمفصول كالخبر فی خبر حسب اللائح المنذر به كنهه عرض عام لمفصولها کل
 ما یسكن فی الفصل الذی یقتضی عرض عام لمفصولها و انما حاز ذلك
 لان خبره یسكن کل وجود زاید و یقتضی خبره فی محاذ ان یكون الوجود
 و انما فی بعضها من دون بعض فلا تسب و یجاب عن الدلیل الثانی
 بان نقول ان الوجودات مجردة و عرض فلا لا یجوز ان لا عرض فیها
 ای مجردة و العرض من قسم الموجود و الوجود یکس من قسم الموجود
 لا یسكن له ان یكون اشرف من رجا تحت المنصف بذلك اشرف فالمنصف
 التام یقتضی ان هذه الوجودات اشرف من رجا علی كون الوجود زائدا علی غایته
 انما یسكن انما یقتضی انما یسكن من ای مفهوم الوجود و مفهوم السواد و غیره
 الشعار الذی ینسب الی ذات الوجود و ذات السواد مثلا و الشعار الآخر
 فی ای فی شاعر الذی ینسب لایسكن من ای مفهوم الوجود و مفهوم السواد
 هو یقتضی مفهوم الوجود و یسكن الی قول ان ما صدق علیه السواد من الوجود
 ای رجبیه هو یقتضی ما صدق علیه الوجود و یسكن ای الی الوجود و السواد و غیره

كتابه من في الخارج تقوم عليه بالاعتراف كالسواد والبيض
 السواد يثبت في محارة من يوجب الجسم كخارج وقد قامت الاول
 ما ذكر من ان ماصدق عبد الله بن جابر بن ماصدق عليه السلام ان
 بها هو بيان منها زمان هو الحق المطلق والواقع والالكان للابدية
 محارة في الخارج مع قطع النظر عن الوجود وكان للوجود والابدية
 حتمية في قيامها بالابدية السواد في الخارج كما ان الجسم يثبت في الخارج مع
 قطع النظر عن السواد والسواد يثبت في الخارج مع قطع النظر عن السواد
 في الخارج فكان لها اي للابدية قبل تمام الوجود والابدية في الوجود
 محذورات وهو كلام الشيخ الى الحسن الاشعري وفحوى دلالة
 يدل على ان كون الوجود منها بالابدية عن هويات الموجوده
 بحيث لان ما ذكره ويحيل على ان الوجود والوجود والابدية في الخارج
 كتابه السواد والاسود الا ان هذا الاستدلال ان يكون في الوجود
 في الخارج عين ثبوت الوجود في السواد ومثلا فيكون ماصدق عليه السلام
 عين ماصدق عليه السلام ان يكون حيد في عدم الالكان للابدية
 الوجود يثبت في كل مكان من محققات الثانية بعينه في الوجود
 والافعال في كل مكان في كل الذات هو اعادة السواد والابدية
 لو لم يكن لاحد شك ان الوجود موجود في كل مكان ان السواد موجود

واما قوله في الثانية في الاعيان هو بنية السواد والوجود خارجا
 وبنيانها في الفصل فاشتمل منه الوجود المحمول عليه تلك البنية
 فبعد العدم رسم اما ان تلك البنية ان الوجود واما بنية العينة كما
ذات اسود واما بنية العينة تحت الحكماء الوجود والذات
وان واقعه وهو ذلك اي لا يقولون ان الوجود خارج
للكبار عن الكمية فخرج بل كما نجد ان بنية فالو اما اي الوجود
مفردا حقيقة فخرج منها فاذ العن الكمية الوجود في الخارج
بفضل الى امرين بانية ووجود خارجي فحيثما كانت صفات
للكمية فخرج على خارج فيل في الفصل استشهد على ما
اشتمل الاشياء فخرج وان خالفوا الاشياء
بقوله ان كسنا فخرج الاشياء من الصفات
الاعيان سواء الوجود الاشياء سواء
او غير فخرج فخرج فخرج فخرج
الوجود فخرج فخرج فخرج
بمن فخرج فخرج فخرج
وذلك اي الوجود فخرج فخرج
فخرج فخرج فخرج فخرج

فليس الايمان هو حقيقة مطلقة او شخص مطلق او ذاتي او مركبي بل هو
 حقيقة ذاتية لا ينفك عن الذات الاولى ولا يدرك عنك ان هذه الاشياء
 من ان يتبين انهم بانفس الوجود ووجوده خارجا كما لا يات ولا كما
 متصلا بالوجود لا متصلا بالذات فالمتصف بالذات الشئ لا يخرج عن الوجود
 زائد او ليس به ازيد راجعا الى الشئ لا الوجود الذي من لم يثبت كاشح
 قال ان الوجود ذاتي راجع الى ذاته مطلقا ومن انفسه قال الوجود ذاتي
 زائد على ذاته انما هو الذي من ادى من متناهيين ان الوجود راجع الى
 ذات الوجود الذي لم يكن على صفة لا وجوده هذه هي الحقيقة الاولى
 الوجود ذاته على ما يثبت في الواجب الوجود الاول انه لو لم يكن وجوده والوجود
 معه زائلا يثبت على كان وجوده وجودا له في ذاته من فانيته الوجودية مجردة
 عن ذاته فاما هذا انما يثبت ان وجوده في ذاته لا ينفك عن ذاته
 لا ينفك ولا ينفك عنه فثبت ان الوجود والوجود في ذاته الوجودية وقد
 يثبت في ذاته الوجود في ذاته الوجودية فثبت ان الوجود الوجودي
 في ذاته الوجود في ذاته الوجودية فثبت ان الوجود الوجودي
 في ذاته الوجود في ذاته الوجودية فثبت ان الوجود الوجودي
 في ذاته الوجود في ذاته الوجودية فثبت ان الوجود الوجودي

بقرآن

ان يكون موجودا مبدءا لا الواجب مبدءا فليكن كل شئ من الاشياء الموجودة
 مبدءا لكل شئ منها حتى لا ينفصل عنه وعلله ان الوجود من مساوية مما لا مبدءا
 وبطلان ما قيل من ان بعض الاشياء لا يكون الوجود وهو عدم وجودها
 من مبدء الوجود اي فاعده واه محال بداهة وهو والي الله او باب الله
 ثابت لتمامه لانه لا جازكون المركب هو عدم موجوده كونه معدوما جاز
 ان يكون عدمه بصرف موجوده والى الالف لم لا يجوز ان يكون الوجود
 الذي هو عدمه شرط كونه شئ لاجرا من التوهم فلا يلزم ذلك بل هي الالف
 ليعمل في ان كل وجود مبدءا في الواجب مبدءا والى الالف كيقف عند الالف
 لعدم شرطه وفي بعض النسخ ليقف شرط اي شرط كونه جهات مبدءا
 وجود الواجب الذي مبدءا ليقف المحال وهو جازكون كل شئ
 مبدءا لكل شئ من شئ نفسه وعلله وقد اجاب عنها من مبدء الوجود من
 بعض المصنفين بان السراج في ان وجود الواجب عين مبدءا او لا
 في الوجود من شئ من الموجودات او لا ليعمل على ما في الوجود
 المصنفين في شئ من مبدءا في الالف كانه حقيقة الوجود
 مفارقة للذات بل هو وجوده بخاصة مما لا ينفصل عما ينفصل عن الوجود
 كما في مبدءا في الالف في مبدءا في الوجود وان مبدءا في مبدءا في الوجود
 اي ما يحل عليه الوجود وهو افعال ليس في الواجب امر ارادة اعل مبدءا

٣٤٤

ما بينه والواجب وفاعله بذاته وهو المسمى بالمتفهم بخصوصية ذاته ^{في} ^{الوجود}
 وبما بينه بذاته وهو المسمى بالمتفهم بالعموم من ذلك ان يكون
 المتفهم له لا يحتاجه مجردة ومجردة فلا يلزم فيه اذا كان مجردة
 مستويا في تمام ما بينه لوجوده ان المتفهم له لا يستلزم الوجود منها و
 ان كان ما بينه لوجوده لا يلزم ما بينه لوجوده ان يكون امره انما
 له ما بينه لوجوده ونهذ المتفهم له لا يكون من الوجوه من الممكنة
 زاد من المتفهم له فقال واما حقيقة اي حقيقة الواجب من مفهوم
 الكون في الاعيان فمراد به على ما بينه وبينه ان لا يكون له
 فانه يضاف بان حقيقة الوجود في الاعيان عارضة لما بينه وبينه
 كما انما عارضة لما بينه وبينه والى هذا المعنى ان الوجود لا يضاف
 في الحقيقة المتفهم له حيث قال فان قيل الوجود الذي يضاف له
 وجوده المتفهم له لا يلزم له حقيقة الواجب فيكون جعل الوجود
 في حق واجب الوجود معناه بالما بينه وبينه ان لا يكون له وجوده
 في ذاته فلا فرق اذن بين الواجب والمتفهم له فيكون الوجود
 عارضا لما بينه وبينه الا ان ثبت ان المتفهم له امره انما هو
 وحقيقة الكون في الاعيان هو اي ذلك الامر انما هو حقيقة
 عليه وجوده وحيث انما اي ذلك الثالث معروض للحقيقة

ما ابا محقق فقال وحق انه اذا قيل محقق ان هذا هو موضوع وعمل
 في نفسه لا يكون له جانب محقق ان يكون موضوعا في نفسه لا يكون له
 بمجمله بعد يكون غير مستقل في انفسه على انفسه اي محققا
 ومن حيث قلنا ان الله تعالى انما هو انفسه لا يتغير بغيره
 انفسه بنفسه انما هي في نفسها وانما هي في انفسها وعلى من
 باعتبار الاحوال انفسه وحاصل هو ان ان هذا القول خبره وقوله
 وكما هي عنه وانما هي بران ولا يلزم ان يكون خبره في نفسه
 بها اعتبار ان اعتبار الاحوال ان يكون موضوع وعمل في نفسه
 معا فبعد لا يثبت في نفسه وعنده انفسه وهو ان بعد خبره
 وعمل اولاً ثم بعد خبره بان انفسه واقعة او غير واقعة في اعتبار
 حكايته في انفسه وعنده انفسه في نفسه ولا يلزم ان يكون خبره في نفسه
 من غير ان يخرج جواب عن جواب الحق الذي انما هو في انفسه
 خبره في انفسه الكلام انما كان عدم حكايته واذا اوجب حكايته
 في انفسه باطل فان قلت ان انفسه غير متفكر كيف يوجد في
 جانب موضوع مستقل عن انفسه لا يتفكر في نفسه بل في غيره فاذا
 هو حظه بالحق لا بالاحوال من غير انفسه بل في غيره موضوع وعمل في نفسه
 مستقلة فالبطلان في وجوده في انفسه موضوع وكذا لا يلزم ان يكون
 والكلام في امر واحد من خبره واحد لانه كاذب في العلم وصادق
 في بعضه فلو قيل ان الكذب عبارة عن خبره في نفسه وعمل في انفسه
 فانما سلب انفسه ان الكذب في الاحوال فوجب ان يكون الصدق في انفسه

240

المباح قد لا يلزم منه الشك في الكذب من أجل ثبوت الصدق لا
 يحمل من بعض بنصف بالصدق أو يقال بأنه إذا صدق بمفصل فثبت
 بمحمل وإذا لم يحمل صدق للمفصل فلم يجمع الصدق والكذب في الأمر
 واحد بل الأمر ينزوي بغيره ويورد على هذا جواب أن يحمل بمفصل
 متحد في ذاته ولا فرق بينهما إلا باللفظ فقط فالجواب ما مضى
 وجمع التاليف بنصف بالكذب موضوع ويحمل في النسبة التي تتر
 جزاء لفظة موجودة في يحمل فكيف لا يكون قضية فإذا كانت قضية فليد
 لها من محكي عنها فالحكم فيها ليس التاليف بل لأن مفصل حكم عنه
 فلا يصح لكونه محكي عنه ومما خرج يحمل فليكون داخل في ما هو موضوع
 وبسبب يحمل محمل آخر يكون محكي عنه واللازم ليس هو وإذا لم يكن
 يحمل محكي عنه في التفسير فثبت ما وقضية في تحرك الالف في الجواب
 محكي عنه في محكي عنه وعدم وجود محكي عنه في القضية وكذا الحال في يحمل
 أما صادق أو كاذب لصدق عبارة عن ثبوت محمول للموضوع في
 يحمل ككذب الالف الكاذب فهو يكون بياناً له وما ثبت الكاذب
 فهو كاذب فيلزم اللبس على تقدير الصدق وكذا العكس فالجواب
 بين الأجل ولا تفصيل غير مفيد في ذلك بل أخذ القضية بحالها
 لأن ما من قضية إلا وان يكون ارتباطها باللفظ في نسبة
 قضية عنه لا يكون لفظة قضية وإذا كانت نسبة فيها ما هو
 من حيث اللفظ كيف يكون مشقة فليد الجواب بما في ما قال
 محكي الصدق أو من أنه ليس محكي بكونه في صورة نسبة فاقدم فاجاب
 عنه فحصل مما هو من حيث أن في جميع ما حاصله أن الحكم في القضية
 على الطبيعة الالف في الالف مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع

و محمول بر این افراد و آن کان سر مد حکم مانع اما الاثر ارجح
و مگر مد اکاد بر طبع الکیم و آن کان حصصه منوره و مد افرد
بلک حکم بر سبب کاذبات صادق و الکذب باعنا و طبع استوی
فقط استغنیه حصصه منوره و محمول بر سبب ارم صدق و الکذب
و مگر مد محمول و مگر خارج صرح الفقه بعد از این بر صدق احد کیم
و مگر حکم بر سبب مائل بر کذب و مگر غیر فافضیه باعنا
صادق و باعنا را برین و خصوصیه کاذب است خبیثان محال
الصدق و الکذب سببه واحده و مولا زیم ۲ قانی صدق و الکذب
انما هو سببه الواحده اشغیه علی ان محکم بالحصل له الاثر
والاعنا و الکذب فاما هو محصل الوجود و لای امر غیر محصل و حق
بخیر الکذب به محمول بر کذب سبب صدق و مگر حکم فاقم کمال
بجمع ظاهره یعنی ان لهذا الکمال تقادیر شریف و لهذا هو داخل
حسب ظاهره منها ما قال فی محاسبه من جمله ظاهره انما قال ان
محکم من نوم جمعه صادق ثم قال نوم جمعه کذب و نوم جمعی
صدق کل صدق کذب و مگر حکم مایویج باکامل بر سره ان حلا
قال نوم جمعی کل نوم جمعه صادق و اذا کان نوم جمعه قال کل
نوم جمعی کذب و لم یعلم کذب آخر صدق الکذب و نوم جمعه صدق و نوم جمعه
ان یکون ما قال محکم کذا و محکم کذا و محکم کذا و نوم جمعه صادق و اذا
کان کاذباً بنوم کذب محکم نوم جمعه صدق و نوم جمعه صدق و نوم جمعه
کذب بر محمول لم یثبت محمول صدق و مگر حکم ان کمال نوم جمعی
میسر لک و کان الکذب و محکم کذب و نوم جمعی صادق و نوم جمعی
و مگر حکم صدق و الکذب بر سبب ان کذب و مگر حکم ان کذب

258.3

کل کذب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

لا يصحيق على الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
النوع الذي هو الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
كلت الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
كما ان زبد الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
على انها صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
بالاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
هذا هو الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
عند الاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
بالاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
نريد ان نرى الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
وكذا الاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
فانهم ومن هذا الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
واحد من هذا الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
مع شئ كما ان زبد الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
انها صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
السيد يكون الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
وهي فاسحة كما ان زبد الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
وجه الاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
غيره بعد الاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
وعلى ان الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
فالكل في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
على شئ بعد الاثر في الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
وان ذلك ما زبد الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
يزيد او ينقص الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد
لما كان كل من الصورة التي هي صورة زبد الصورة التي هي صورة زبد

[illegible]

[illegible]

صلى

ما يكون في كثير من النسخ في الخارج والصوره مما صدر من يد اديب طاهر
فيما كتبه في الدرس في كثير من النسخ في الخارج لان كتابه في الخارج
والدروس في الخارج في كثير من النسخ في الخارج ولما لم يوجد الكتاب في كثير من
النسخ في الخارج لان يكون كتابا واما طبعات او منعه فكله قد نسخ
ولا يمكن ان يكون ذلك في النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
على العذبة في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
فيما احارب غير سواي في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
فيما وجميع النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
افراد في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
قد يكون في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
الطبعات او منعه في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
وتخصصه في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
على ان لا يكون افراد في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
ما يكون في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج
في كثير من النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج في بعض النسخ في الخارج

[illegible]

[illegible]

[illegible]

306

1947

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وسواء حصل في الحواس أو في العقل لأن مجموع الأدلة من الأفاضل الذين نقلوا عنه
من وجوه دلالة شخص الدين عند أبي حنيفة على كبريائه لا تقبل قطعا لأن أريد به
مع شخصه مستغنى عن كونه في الدين فإن الكسرات البنية نوح من الحكمة والاعمال
الدينية من قدر زاد كماله في الكثرة أن أدلتج به من بعد ما عرفت روعة ما أخذ
أدبره وما قد ينشخص مما كان أو خافا عطفه على من الدين على الكبرياء أن
يصل بطرف من شخص الدين في أصله العقل والحسن والكبرياء على أن يكون
على كبريائه على أنه لا بد له من أصل له والالتفات به كخطبهما من علم الحكم
من طرفه من الكسرات البنية لا بد له من أن الكسرات البنية بما جازي على ما جاز
قوة واحدة وبغير من كبريائه وأن قد عرفت ما في ذلك من أن لا بد له من أن يكون
أحد ما لا يتصور أن يكون أحد الكسرات البنية على أنه لا بد له من أن يكون
بمحله كونه في كونه العقل في نظر من يدرك شخصه من غير معلوم شخصه
يوجد في أن يدرك شخصه من كبريائه البنية أقول ما له في العقل على شخصه
الدين أو العقل في نظر من شخصه الدين لا في كونه في العقل على كونه في
شخصه في كونه من كبريائه البنية ليس له أو عدمه في كونه في كونه في كونه
الشخص في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
كان بدلا أو أحما أو قبل ما أن كونه في الدين أو العقل في نظر من كونه في كونه
عراق من كبريائه البنية فقام لا بد له من كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
أكثر من أن مجموع الدين كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
شخصه أو العقل في نظر من كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
كل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
قوله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الدين في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

[illegible]

100

مجلس العلماء
بمكة المكرمة
العلماء

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الشيخ
عبدالله بن
الحسين

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني
 في مدينة بغداد في دار السلطنة في عهد السلطان المنصور
 بن الملك الناصر بن علاء الدين ايلك خان
 في شهر ربيع الثاني في سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة بغداد
 في دار السلطنة في عهد السلطان المنصور بن الملك الناصر بن علاء الدين ايلك خان
 في شهر ربيع الثاني في سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة بغداد
 في دار السلطنة في عهد السلطان المنصور بن الملك الناصر بن علاء الدين ايلك خان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

7

[illegible]

١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا خلاف ما صدق عليه بحسب مقتضى مع الاشهر فيها و قول ادراكه
 متجانس متجانس متساوية في المعارض الذي هو الوجود و صنفين في كل
 حصه من ذلك المعارض في تلكها ما بينه منعه و منه للوجود و اما حلاله
 فهو مع و منه للوجود في تلكها متساوية في ذلك هو الذي هو في
 موصوفه كسبب اذ هو كسبب في عينه حوائج في تلك لبعض من افضل
 دليل اخر هو الوصف ان من الوجود الذي هو زيادة الوجود و
 الوجوب الوجود الذي هو اما في بعض الوجوب في عينه احد في تلكها
 و الآخر الوجود و لانه عبارة عن بعض تلكها منه للوجود و يكون الوجود
 زائد على ما بينه فلما كون الوجوب اضافية فهو على وجهه ما بينه
 لان الوجوب هو الامر الذي به يميز ذات الوجوب من غيره و ذلك
 الامر هو ذات الوجوب لانه يميزه عن غيره و هو الصواب في حال
 ان الوجوب الذي لا يستغنى عن غيره من الوجود و كان الامر
 غير محتاج الى كسبب في الامر الوجوب و ان فسرنا قضاة الذات للوجود
 فنقول و حوده ان الامر الذي هو ما بينه لبعض بذاته عارضة الذي هو
 صنفين في ذلك فلكل اسرار الوجود ذات في تلكها مقتضى بذاته
 و اما فيها فتكون و جميعه فلكل تلك الوجود ذات في تلكها مقتضى
 فضاء عارضها لانها في ذاتها ما يجد الى غير ما فلكل في فضاء ما بينه

١٠٠

على ذلك خلاف الوجود الذي هو واجب فاستغنى عما عداه بالكلية
فكأنها انما هي بغير وجود واجب غير ذاته وهو الوجه الرابع من كتب الوجود
الا انه الرابع في الحكماء انهم قالوا ان الطبيعة النوعية يصح على كل فرد منها ما
على الآخر فقول الوجود طبيعة لوجبة شدة من الوجودات فلا يخلو لوانه
كونه زائد على ما يثبت كحالات عارضا لها وجب ان يكون ذلك الوجه
لكن في اي حال وكذا من ان الطبيعة النوعية لا يجوز اختلاف افرادها بل
يصح على كل فرد منها ما يصح على سائر ما ثبت الحكماء بالهوى للعكس
فانهم يقولون في اعتبارها فابينة للاتصال كما تستعمل في
وان لم يكن قابلية للاتصال الا ان الصورة المحسوسة طبيعة نوعية
فانما بالهوى في الاعتبار وحسب ما فيها في العكس لا محض
النوعية لا يختلف فيه ليطبقوا لمثل المحرور في الوجودات كما سب
في مسائلها في الطبيعة الصاعدة في بعض خبر في مركب
الطباع من اجزاء متفقة بحيث انما للكم واما لا خارج والحواس
منع كون طبيعة نوعية بل هو امر عارض لا فائدة له في المقصد
في الوجود الكبير لا يشبه في انما من الوجودات ووجودية في حكمها
وليس فيها انما من الامتياز والاحزان وغيرهما ووجود الوجود
يشعر بوجودها وخارجها بهل ووجودها لا تراعى فيها انما اشرا

انها من لوازمها سوى ذلك الوجود وجود اخر لا ترتيب بينهما ملك الحكام
والانوار اولاً واما الوجود الاخر ليس وجوداً نفسياً وطلباً ونهياً بل وجوداً
يكون الموجود في انفسها نفساً كما هي النفس وصف بالوجود الخارجي والاعمال
بينها بالوجود دونها كجسمه ونهذه افعال العقل والاعتقاد والاشياء في الخارج
وفي الذهن هو رفعه محله النزاع بحث الامر به فيه والوجه كلام المبحث
والثاني كما استلحق عليه فلا عشرة مما قبل من كبرية مسجدة
مقبولة وجه الحكماء بالصور الاول انما هو راجع الى الوجود له في الخارج
كالتمتع بمطعمه واجتماع بعضه من الصدر والعدم المتعلق بالوجود في الخارج
امتنع اي من غير اضافته وتعبده من غير محصور وحمل الاطلاق
على ما بينا ان الوجود الذي هو كونه على ما لا وجود له في الخارج
بالحكم بموجب صفة كونه ما محمولاً عليها بالمكان العام ويذروه اولاً
بعض الاشياء وتكون المتعنى مثلاً من المعدوم وانهم من غير ملك
ولونه مستقلاً الى غير ذلك من الحكم الالهي الصادرة عن الله عز وجل
كانت على مفهوم التمتع او على ما صدر في عليه وانه اي الحكم على طلب الصور
المقصورة بآراء يونانية صادقة في سندها او من غير سندها في غير ذلك
الامر بترجى بوجه فيكون ذلك من غير ذلك واولئك من ملك في صور
المصورة في الخارج هو الذي يريد به هو المظهر في ذلك لوصف هذا الذي

من ان الحكموم عليه بان الحكم الموضوعي الصادق كذا ان يكون موجودا
 اما خارجا او ذاتيا بعد في قولنا المصدق والمطلوب الذي لا وجود له أصلا
 لا يخرج الخارج ولا الامر الذي لا يعلم ولا يتصوره لان كونه معلوما ومجهول
 في نفس الامر يستلزم وجوده لا في الحقيقة واذا لا وجود له أصلا فلا علم
 ولا اخبار وانه باقصر لا المصدق والمطلوب صار محكما عليه ايضا لعدم
 والاخبار عنه فكيف يمكن معدوما مطلقا ووجود الامر كذا قلنا لا علم
 بما ذكرنا ان بعد في قولك الذي ذكرناه قضية سبائبة بمقتضى التفسير
 مطلقا لعدم وكبر عنه وان لم يكن الصادق لا يقتضي وجوده فهو قضية
 المقصود هو القضية الصادقة فلا يقال ان بعد في بعض ان شبه امر
 بعد في قضية الامر ان معدوم مطلقا وعنده ان لا يعلم ولا يرى
 عنه خبر يكون قضية موجبة معدولة متقضية لوجوده فهو موضوع وان
 وقال يومئذ ما ذكرتم لا صديق وقولنا المعدوم اعم من ان يقابل للموجود
 المطلق قلنا مفهوم المعدوم المطلق هو محال لموجوده المطلق
 ومن حيث انه تصور موجود الامر الذي لا يتصوره فلا شبهة انه محال
 اجاب عنه اي عن الامر الاول الذي يمكن به ان يكون محال لوجود
 الامر الامام الرازي مع انما يتصوره فلا وجود له في الخارج أصلا بل
 محال متصوره فلا وجود له في الخارج وكذا المتصور انما محال بنفسه

افلاطون فانه ذهب الى انه لا بد في كل طبيعة نوعيه من شخص مجرد و باق
ابدي و ما يستدل به بطون على ان الرأى غير صحيح فليكون
فانما يستعمل في الزمونه من الابد لئلا يكون قول افلاطون معارضاً بالفعال عنه من
صويرة معنوية الاله لا فاعلة بل ذاتها كذا في استنباط اوراقه بقوله انما
فان لهو راى موجود جميع المعنويات منسجمة عند عدم في الفعل الفعال فانه عدم
مبدء و حوادث لا تخرج لها بل افلاطون ان يرسم فيه صوراً بوجهه فاذ
انفتت نفس الهيات مدانيها و اجواب ان يرسم فيها اى الامور العائنه
و انما لا تفعل الفعال من ان كانت الهيات اى هو ما ما متصوره لزم نحن موجوده
اخراج و انه يستعمل طوره البطلان و ان كان الرسم فيها هو لهو و
الحايات الكلية فهو لهو اذ لا وجود له و اليترا و انما و مقتضياتها انما
للمعقولات انما كانت كلية هو غير نهيه بالهويه الالهى سبحانه بالوجود و انما
سواء جسيم بها الالهى اى خسر الالهى كذا فيكون ذلك النوع من
الها لا فاعلة او لا احاطها اى لاحظ الالهى تلك المعنويات من موضوع خبر كذا
الفعال فيكون ذلك النوع من نهيه لها فيه و انما لم ينضم لغاى ما متصوره
نفسه ان كانت طوره و انما اصل ان تلك الامور متصوره او كانت
اخرج و لا فاعلة لم يكن له وجود و اصل لافاعلة بنفسها و لا غير ما
ان يكون لها وجود فاني لا فاعلة اذ لا سواء كانت من نفس الناطقة او غيرها

نقشه

و هو المطلوب من اوقده من على محسبهم بانه ان اريد ان يكون
اسو فاشته لا يخرج فلا نسلم اننا نحكم بها على ما لا وجود له في الخارج
و لو سلم نرم كون محسوم عليه بوجوده لا يخرج وان اريد بها امور
لا يخرج كان لك مقادير على المطلوب حسب بان ايرادها لا يشوبها
السلب اخلاص مفهومها و خسران ذلك غير الموجبة اب ليشه تحمولى
فانما ما و يتلك ليشه فلا يقصر وجوده موضوع و غير المعدولها اذا
صدق فيها مع عدم الموضوع و غير من الينا بانك اردت ان تلك الامور
ناشئة لا يخرج للموضوع المذكور فهو مجموع كيف و لوضع ذلك كان مجموع
موجود لا يخرج وان اردت اننا ناشئة لا يخرج كان ذلك
غير ما يوجد الموضوع فيه فنكون مقادير و حسب بان ايرادها ناشئة للموضوع
في نفس الامر و ذلك موقوف على وجود الموضوع فيها و اوسع الخارج
فولاه الذير الامر ان من الامور الدالة على الوجود القدر ان يقال
من المعنى ما هو كلى اى منه باكلية اشهر به صفة شبيهة فلا بد ان يكون
الموقوف بها موجودا و ليس بالخارج او كلى موجود لا يخرج في غير
متبين لا يخرج بحث يمنع من اشهر انه يكون و لا يخرج
و بعد على ان الكلمة صفة سلبية لانها عدم المنع من اشهر انه و انما
كونها شبيهة لغير داخله لا يستلزم الاول فلا بد بانها

على حده وقد يقال ان مضمونه صفة ثبوتية تنصف لها الكلي فيكون موجودا
وبسبب هذا يخرج ما في الدين ويرد عليه هو ال الثاني وقد يقال
انها الخفايا الكلية كالباقي من متلا وجود بالضرورة وليس بالضرورة لان
ما في الازمان ونحوه عليه ان دعوى الضرورة لا تكون انما هي
موجودة غير مسموعة ثم افراد هذه الخفايا من موجودات خارج لضرورة

الامر الثاني ان الوجود الدير لم يكن احدية حقيقة انتموه و
استخرجتم فيها على ما يصدق عليه تفسير الامر الكلي الواقع على ما هو
كان موجودا خارج حقيقة او مقدرا لا يكون موجودا

ما ظل وقد استر الى بيان التلازمة وبيان الثاني مما يقول فانما اذا التلا
المتمتع معدوم فلا يريد به ان المتمتع اى ما يصدق عليه المتمتع في الخارج
معدوم فيه قطعا اى لا يريد به ذلك قطعا وبسبب هذا يخرج ما يصدق
عليه المتمتع فلا يلزم منه ان الافراد المحقولة للمتمتع اى لتفسيره
عليها المتمتع في الفصل من الافراد الحقيقية للمعدوم اى يصدق عليه
في الفصل من قسم الامر انها معدومة في الخارج فلو لم يكن المتمتع افراد حقيقة
موجودة انما يعمل لم يصدق عليها حكم الالزامي ولذلك قال في هذا بالجملة
ما يد الى الاول وانما اصل ان فوات المتمتع معدوم في الخارج قضية واقعة
ليست خارجة بل حقيقة متضمنة بما ذكرناه لا كما يشتر من ان حكم فيها

على الاقرار بانها رتبة فقط اما حقيقة او مقدرة فلو ان كون الشمس اقر او موقوف
في الزمان لم يصدق عليه حكمه (الاجاب في هذه القضية بحقيقة وبرهانه ان مفهوم
المعذور امس به وقد يقال لولا الوجود والعدم لم يطلت حقيقة الموصلة اليه
تقولك كل صفة يادى زوايا فيتميز او يستحق الحكم فيها مقصوراً
على الاقرار بانها رتبة من حيثها وانما عند الامر الاقرار بانها رتبة في نفسها لموضع
في نفس الامر فلو لم يكن لها عدداً وجوداً في نفس الامر لم يصدق عليها حكمه (الاجاب
و انما يوجب عدم جمهور المتكلمين في عدمها لولا وجودها في وجهها الاول
فمن تصور ان حصولها في نفسها لزم كونها في حارة باردة مستفيدة
مستوحاة لانها في الصورة حارة حصلت بحركة في وقتها في حارة باردة
الا ما في حارة ولذا اى اربا البرودة والاستفادة والاعوجاج لدرجة
الصفة منفية عن الذات بالضرورة والفاطر من جملة الصانع اذا تصور
معاً وحكم عليها بالضرورة انما ان حصول جملة كمالها في جملة عظمها
فيها ما لا يعقل واحاطة اى ما ذكر من الوجهين انما يبين ان اصل الامر الذي
صورته ما به موجودة لوجوده في لا يومية عينه موجود في كل وجود واما
تقوم به يومية حارة اى ما فيها موجود لوجوده في لا يومية عينه
موجود لوجوده في نفس الامر من حيثها في تلك الصفة المنفية عن
اجتماع الصديق الصانع من حكم الاعيان والوجود

الحق في العلم

وانما الحكماء قد اختلفوا في تقسيم المعلومات ما يمكن ان يكون له واجب الوجود
فوجب من الوجوه وهو المبدء وم والمانه كمن ما هو موجود ولا يمكن
الحكمة كحقيقة اي لا بد من ان يفرض الوجود ويختار ويمتد عن غيره
يكون له من حيث ان الحكماء جمع ذلك من غير هو مستفيض ما فرض
اشهر انه من كبر الوجود الخارجي والا وهو موجود والتميز فان الدين
لا بد ان يكون له اسما كقوله لا يكون له اسم لا يسمي عن غيره الا كقوله لا يكون له
وجود الذي رعي فيه مما عن غيره مما به عليه وتضمن ذلك ان يكون له
اسم في الوجود الخارجي وليس له من حيث حقيقة من حيث هو اسم
غيره وبان مجردات الكبر بالحواس من حارة عن غيرنا بالحفظ والتميز
معا والوجود ذات خارجة بل في حقيقة وقد يكاد ان الوجوب سبحانه
واحد في حد ذاته الا ان ذلك لا يسمي حقيقة من حيث هو واجب الوجود
وليس له من حيث هو اسم له على وجه الالهي فرض اشهر انه موجود
اسما في الوجوب كحقيقة وهو يتصوره من حيث هو اسم او ذلك كقوله
فيما ذكره لحدوده وبان قد رتب ما هو اسم لا يسمي في حقيقة ذاته غير
في حقيقة من حيث هو اسم في الالهي في الخارج ما به وهو يتصوره
في الذنوب والوجوب في الحقيقة في ما به وانظر في ما به بل الساد في
نصفه عليه من غير غيره كقوله فان كحقيقة على ما به بل

ج ١٥٩

البنا وكل ذلك فقه والاخبار ان يقال الموجود اما ان يكون وجوده اصيليا
اثارة وبغير منه او كما انه هو الموجود في الخارج والاعين الاول هو الموجود وال

ويعطى الحق في الخارج اما ان لا يقبل العلم لذاته وهو الحق لذاته
او يقبله وهو ممكن لذاته فبعد الذاج فبعد لذاته الحق من الخارج
غيره ونفسه ممكن بل كل من اخذ الحق شئ اذ لا نفس باسیر من مدخل
للموافقه ولها تكون الامكان متغير لذاته كالوجود وموای ممکن لذاته اما

ان يوجد في صورة اى محل فقوم ذلك المحل ما فيه وهو ان يخلو او يوجد
في موضع وهو كجبروا علم يوجد في محل او وجد في محل لا يكون يوجد
فقول فقوم ما حل فيه الصورة لوجودها في محل وهو ان يكون
ذلك محل الذي هو مادة غير قوم الى حل فيه وهو الصورة فارادى

بالصورة عندكم كما استعرفوا الصورة جوهرياً كونهما حادثي محل واحتمال
من مادة تصديق محتمل على موضوع البناء واحتمال العلم من الصورة لتعاقب
على الوضوح أيضاً والموضوع والحادثة متباينان فبدرجائهما محتمل اندراج
تحت الاعم وكذا العرض والمصورة فبدرجائهما محتمل اندراج تحت الاعم

موجوده ای و خارج از لایه‌های موجوده نیستند ان لا يكون له اول
ای لا یقف و حوده عند حد یكون قبله ای قبل ذلك الحد العدم و
هو الصدم او يكون له اول ای یقف و حوده عند حد یكون قبله العدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وقد كلفنا في الطب والصيدا ما كان من صناعتها هذه الارباب لا يمانحون في العلم
 نفع من انواع موطنها من ذلك انفس حرجها في احوال هذه الحجة كما ثبت
 متعديا في الطب والصيدا في ان سوانا في بيده سور انكم تفتقن الوضوء العتيق من الرضا
 الله اما لا يتبين في الطب والصيدا في الوضوء او لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 فمعرفة الوضوء في الوضوء انما في انكم لم تفتقن الوضوء العتيق من واما علم الوضوء
 تركت بعض انواع الوضوء في الوضوء اما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 العلم من به اصداء كما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 الا لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 في قطع انما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 من انما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 الا لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 هو الرضا في واما علم من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 الى هذه وتكون في ان تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 فوام انما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 اما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 علم من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 ما لم يكن تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 وهو انما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 ولذا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 فان انما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 الطب من انما لا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن
 منه فلا تدرك من تفتقن الوضوء به اصداء علم من تفتقن

[illegible]

[illegible]

طه الدات

والله اعلم بما تقدم منه بيان الملة على ما قررنا طاهر ووجوه طلائع اليقين
انما تصور منها من مثلاً ما لم يرد له اولاً ولا بعده ما لم يرد له بعداً
التي هي من ان لا يكون له كون في اذ لا طاء ما مر منه بقصد وان
في انه السوف فعل ولا الفدران وكذا الفدران بان انما وجوه لا نه في مع
وجوه من ان السوفان وهو من الاو او هو من منه ولا الفدران هو حده على
نك وهو حده ما يقول بان قلت ان التصديق في الحرفية بالفعل يستلزم
التصديق بالوجودية كذلك في الفدران فيكون مستلزم الفدران فيكون
ما نك به بالوجودية قلت فلا كان الا انما يكون مستلزم الفدران فيكون
ان الحمل الاول او جعل الذات مستلزم ثوب الذات بل الصدوق عند عدم
الذات الصدا وان كان المحقق ليدرك الذات عند ذلك وان لم يكن في
اذا انه بالوجودية بالفعل لكان علمه مستلزم علمه الفدران او الفدران فيكون
في الحرفية على ان يكون للمعرفة في العلم لا يطيق في علم يكون مستلزم في العلم
وان لم يكن فان يكون في العلم الحرفية وقلت ان نقول ان انما من مثلاً حوته في وجه
وانه قصد في اجزائه الحرفية وكذا بصورة انما بفعل مرتبة الذات
دون مرتبة الفدران عنها ولا نك ان يكون مرتبة بالفعل انما بالحرفية
في مرتبة حرة عنها فلو فسر الذات بالوصيات المتأخرة لكان علمها
وعلم مرتبة الذات والتسوية هذه بان ما مرتبة الذات انما يعلم
الذات فقط دون الوصيات في وجهه وبغير طاهر اما اولدق
منه في العلم الحرفية بان الحرفية او او حرة في العلم كما نك
لحرفية في العلم فان ما التصدير الفدران لم يصدر الوصيات من مرتبة الذات
بالبيان الحرفية اولدق ان هذا التصدير الفدران في الوصيات في العلم
نالك لا يدعي بان ان العلم في مرتبة الفدران في العلم في العلم الحرفية
وانما في الفدران الوصيات فان الحرفية على وجهه لا يكون
سبل الوصيات فقط وانما ما في العلم في العلم في العلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ويبحث في نسبة التكرار والاعادة الى الصفة العددية وهذه هي ان نسبتها
 سبيل الارزاق من التكرار في نافية طائفة بان يقال لا يمكن من
 الواحد وجزئ من اثنين عدد فليس بينهما واسطة بينهما لان وجودها حلف
 عندكم فلو تنزهوا الى ان يظهروا فيها ما هذا الواسطة وانما اذا كان
 على مثل الصفتين بان العدد لا ينفصل عنكم الصفتين بل هو واحد فله نسبة
 متناهية الى الصفة وتسمى تلك نسبة الواحد الى اثنين فيه لا توصف بهما عدد
 فلو وصف بهما تلك النسبة لا تتراهما الواسطة فينصحه كمنع بان الواسطة
 يكونان يكون واحد مع كسر عددي او صفة عددية ثم انما وقد يدعى الواحد
 بان الكسر العددي لو كان الى الاعداد فاني الواحد من الرام لول الى
 خمسة اربع فلو كان واسطة من الواحد والاثنين يدرى انهم واسطة
 للتكرار من الاربعه وانما نسبة فان اربعة الاربعه على الواحد وتكون اربعة
 التي به على الاثنين فيلزم الواسطة العددي بان الاربعه التي به هو
 التكرار الواسطة لك من الواحد والاثنين على الفاعلة التي تكون
 ان نسبة الاثنين لوجوده الاثنان وتخرج الكسبان الى الصفة من حواس
 الكم المتصل دون المتصل وانما يعلم ان كل واحد من الصفتين هو
 اما الاو فلفظ فان احدى الصفتين الاصل او الالف في نفس في فظف الصفتين
 التي به كالتصنيف والتمثيل او اما في فظف خصوصية الصفة فكل
 الا ترى ان محبة الصفة من التكرار بحيث بعد ما عددنا نسبته هو
 خمسة والاربعه التي به هي خصوصية التي اقل الاعداد على هذه النسبة
 التي الواحد والاثني ثم اصل للصفتين في ذلك التكرار والاصول
 خصوصية بواسطة العدد الصحيح فيلزم لفاد في الاثنان من الصفتين
 فيحذر ان يكون في الاثنان عدد صحيح في الاقل الاصل عددي في
 نعم لم يبق في اصل التكرار في الصفة والالف في الصفة ان الكسر
 الذي من حواس الاثنان من يكونان يكون الواحد في المقام وفي النسبة
 كسر كسر من العدد كسرا لا يكون محبة الكسر العدد في الصفة
 والالف هي يكون للعدد المتصل كسر كسرا لا فان قلت ان الصفة

[illegible]

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بشيء من الصفات المفروضة وعلى الاول القول بان وجود الشيء لا يتوقف على
وجوده في نفسه دون غيره من الصفات التي هي في الحقيقة موجودة على ما هي
في الكتب الطبيعية في نفسه دون غيرها من الصفات التي هي في الحقيقة موجودة
اخرها فيكون اخرج حكمة الله متضمنة لتلك الصفات اي كل واحد واحد منها
او مجموعها فيكون في الحقيقة مطلوبا في ذلك فيكون فيكون واحد حقيقة في العالم
بشيء من الصفات المفروضة وعلى الاول القول بان وجود الشيء لا يتوقف على
كيفية وجوده في نفسه كونه حقيقة في نفسه وبما كان في نفسه في الحقيقة
لغضله في وجوده الفصل الثاني في البرهان والبرهان ان الشيء لا يتوقف على
الاول ان وجود الكل بوجوده الاخر فيكون الفرق بينهما بالاحتمال في الفصل الثاني
بوجوده ووجود كل واحد من الاخر او على التفصيل اي على كل واحد من هذه
ففيه انه متضمن في نفسه ووجوده الاخر فيكون الفرق بينهما بالاحتمال في الفصل الثاني
الكل ووجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
الكل من ان شيء واحد في نفسه ووجوده الاخر فيكون الفرق بينهما بالاحتمال في الفصل الثاني
فان وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
واحد من هذه في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
ان وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
فيكون وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
بما ان وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
فيكون وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
حقيقة لا يكون في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
على ان وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
بما ان وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
فيكون وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
بما ان وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني
فيكون وجوده في نفسه فيكون الفرق بينهما في كل واحد من هذه في الفصل الثاني

البرق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

على سطح هذا ولا تخفى الكثرة الجسم ويطع الصالحين من غير اضرار متصل
 الصفات بجسم دون الجسم كاشيخ دون وجودها في الخارج ويطع
 منتهى وهو على هذا فيجذب من اي الكريه اي الكريه والاعمال فيزوم خود
 الاجزاء فيشترط في الجسم ان يكون له اجزاء او اجزاء فردة
 او خطوط جرمية فان الخط منطوق على الجسم في جهة الطول ومن الجوزبان
 فنعلم ان حال احد المظهر في الاجزاء في الجسم وبعده وبعده
 الى جرم منقسم الى شريطين في جهة الطول فلو كان في جرمين منقسمين
 ومعدلهما بدم كذا اجزاء البعد المعزبة في جسم سواء كانا جرمين
 فردة او خطوط جرمية جرمية فردة في الخارج كجسم في جسم منها
 كجسم في جسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها
 ونعلم ان كل واحد من الجسم في اجزاء من اجزاء في اجزاء من اجزاء
 ان حاصل هذا هو ان طلاقة الكثرة في سطح في اجزاء من اجزاء
 كان نقطة واحدة كدائرة كحركة فيقول على طلاقة في جسم منها
 على نقطة الاخرى لا على الخط كالمثلث من طلاقة في جسم منها
 كجسم في جسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها
 او لا في اولها في اولها في اولها في اولها في اولها في اولها
 لا يكون لا اول ان كجسم في جسم منها كجسم منها كجسم منها
 كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها
 ان كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها
 في الجسم على كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها كجسم منها

[illegible]

فيكون الخط في كل ما بالقرعة والشيء المذكور لا يكون له اول فليس الثاني ولا طائفة
 منها هي من غير ما يستدبر كل حال النقطة كحال النقطة بالقرعة من غير ما
 فيها فكل ان من كل فرد من افراد القرعة لا انما سلك من كل نقطة
 وحدها فيكون النقطة في كل ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 بالخط والحيث لا ينظر اول فرد من افراد خط النقطة من غير ما بالقرعة
 كذا لا ينظر اول فرد من افراد خط النقطة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 اقوال لا سلك ان ما بالقرعة في كل ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 يحصل من اول النقطة وان كان النقطة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 من زده في كل ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 ولا ينظر من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 في كل ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 في كل ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 الا انهم الى الاجزاء المنعومة وغير المنعومة كحال الاجزاء المنعومة من غير ما بالقرعة
 فرد او خط او جزء من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 الاخر وكما سلك من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 الحق فبعد ان يكون من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 لا ينظر من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة من غير ما بالقرعة
 الا انهم الى الاجزاء المنعومة وغير المنعومة كحال الاجزاء المنعومة من غير ما بالقرعة

[illegible]

العوض الموردة عندهم في فسادها فمران يستوفى الاثبات في الزمان
 والآخرة والبرهان في كماله الفاسد بهذه الفسحة في الظروف والبرهان
 اثبات مخرجها من اوتى في شريعة متميزة على سبيل التفضل في الفسحة
 والبرهان على ما يحيط على سبيل الاحتمال لم يلزم في حالات الارادة على النظام
 في أي من هذه الظروف في شريعة متميزة على سبيل التفضل في الفسحة
 عليها على سبيل التفضل ولا سبب ان افراد الكلي غير محصورة في احد
 والظروف لا يلزم وجودها عند كل احوال والبرهان على سبيل التفضل
 والتفضل يستلزم في كل ذلك الفسحة في ملاحظتها في الاحتمال
 اسقط بان كل فرد من قابل لنفسه في كل احوال جميعها على سبيل
 الاحتمال في التفضل ولا يلزم في حالات الموردة على النظام في شريعة
 هذه الظروف في ان التفضل في شريعة بان كل واحد من اقسامها هو احوال
 ومبدا او فرضا يكون ممكنة ولا يلزم في احوال من فرض في فرد لكل
 واحد من افرادها يمكن ان يخرج من القوة الى الفعل فاذا فرض وقوع
 على كل واحد من افرادها في شريعة على تلك الفسحة لم يلزم في احوال على ان
 في حالات المذكورة لا يخلو من الفسحة في شريعة في احوال على ان
 وحيث ان معنى الاشخاص لا يستلزم اشخاص المعينة فاما معنى الواحد
 من افرادها في شريعة ولا يستلزم ذلك في احوال في فسادها في الزمان
 الى الزمان والكرامة فان كان افرادها معا ولا يستلزم ذلك في
 اشخاص الوقوع اجزاها في احوال في شريعة في فسادها في الزمان
 الزمان ولم يطرأ في وجه وجه في فسادها في الزمان في فسادها في الزمان
 ذلك امرافا قول في فسادها في الزمان في فسادها في الزمان في فسادها في الزمان

عن جرحي حاجا كان اود منها ان يرا او يرها ويسجل على طو اكمه والفتاب
يعلم ان شري الزايف ولا يعلم الوجه فتاوع فعل حرز من اجزاء الفصل
تعدله في الفصل هو ان لا يعلم في الجسم الفصل وان يدفعه الفصل والكثرة
ان جسم ابيه في سلكه اجزاء اخرى مشابهة ما فعل في الكثرة في جرحه من واحد
حققة في الخارج بالضرورة السرور فينا والبرهان الذي سرجه كذلك الكثرة
والعقل لا يفهم من احد عليه اي عدم لا يكون شيئا على صوابه من الجرح
ولا الفصل في الاشارة وذلك في احد التعريفات الجرح في الجرح لا بد ان الجرح
ولا الفصل في الاشارة في الواقع والالتمس واخره على بل سبل على عتبه وراطة
علمية في اجزاء السجل في الاشارة اليها ما جعل في الجرح الواحد هو دة عند
واذا لم يكن ذلك احد فبالا لكان فيكون جرح الاخرى وعلما في
كل جرح مكرم في الفصل اجزاء لا يجرى في وقت ابيه ولبا لقوة ذلك المرم
مما سببه الاخرى في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
ولا نعم بالبطر الى الذي كان في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
بخط الهمزة فان كانت اسلم في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
باو امل في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
ان لا يخرج بالبطر الى قولهم انما في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
على الخروج من كل جرح ووجوده في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
الى الفصل في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
واصح وان ان في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
لا في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح
في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح في الجرح

غير متقسم في اجزائها كلها ووجه الصفا ان نقطة لا يطبق على جرم
 احد فانه عبارة عن كبر الشئ كذا انقسم احد ما ينقسم الآخر كذا انقسم
 لولا نقطة ولا بدور في نقطة من غير ان يكون له نقطة او كانت
 وسمي او جرمه مناه اذا كان منقسم ووجه ان لا يندم كون جرمه شديدا و
 فيهما شئ او نعم انما في شئ شهادت و ان الى اطلاق نقطة على شئ
 ان كان حالي بعد الى اطلاق انما عند نقطة من ذلك الشئ كذا ان اطلاق
 اصلا كما سترام صورة شبيه او لا يفرق ان انما ينقسم الى ثلثه انما من
 منقسم واحد و لا يفرق من غير انما انما ينقسم الى ثلثه من ماض و مستقبل لعدم
 اجتماع اجزاء انما من انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 جازمة غير متقسمه و لا كذا انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 و هي على انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 المستطعات في الانقسام اطلاق اجزاء المعنوية و غير انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 غير متقسمه احد كما لو كانت و الزمان من غير غير متقسمه الآخر كذا انقسم و انما من
 في كون اجزاء من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 فان الخط جرمه او انما من اجزاء او من اجزاء او من اجزاء او من اجزاء او من اجزاء او من اجزاء
 ضرورة انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 كل من انما من اجزاء او مستقبل فقط و ليس انما من اجزاء انما من اجزاء انما من اجزاء
 على انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء
 و ليسها انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء
 من جرمه او من جرمه انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء او لا انما من اجزاء

[illegible]

واما عدم جناس اجزاء الواقع واما الواقع عندى الميراثى فيكون
 فيكون مقتضى وجوب عدم جناس اجزاء الواقع واما الواقع عندى الميراثى فيكون
 بان الاول من وجهين الاول ان الاجزاء المتصلة بالمحصل الواحد لا بد ان
 يكون موجودا بوجود واحد ولا حصل فليس بموجود لعدم جناس اجزاء الواقع فيكون
 الثاني لو اوجد في الواقع يكون الاثنين متصفا به واذا وجد الثاني متصفا به
 الثاني متصفا به في الواقع لا يصح ان يكون الواحد هو الماهية واحدة لعدم
 يلزم من عدم جناس اجزاء الواقع فيكون الاول في ذاته والى المتصل الواحد
 لا بد ان يكون احدهما مشتركة ولا يصح ان يكون الثاني متصفا به في الواقع
 منه اذ اوجد في الواقع فلا بد ان يكون احدهما مشتركة فلو كانتا متصفتين
 عدم عدم جناس اجزاء الواقع فيكون الاول في ذاته والى المتصل الواحد
 اذ ان يكون الثاني متصفا به من جهة الماهية ضرورة ان شيئا ما به لا يمكن
 به عدم جناس الاول فان اجد عدم جناس على كون غيره وهذا السوق ليس
 في عدم واما الآخر فلم يحصل مشترك لعدم عدم جناس الاثنين واما المتصل
 الذي هو المتصل من الماهية كما يشهد بان كبريت بن اذ اوجد في الواقع فلم يوصف
 منه مع وجود بن لا يكون الاثنين متصلا فعدم متصلا ولا يحصل الاصل متصلا
 عدم بن واحد الثاني والمتصل الاصل متصلا فعدم متصلا ولا يحصل الاصل متصلا
 ال بن عدم متصلا فعدم الاصل الثاني بن عدم متصلا فعدم متصلا ولا يحصل الاصل متصلا
 وقد اشتهر من المصنفات ان لا يحصل ما لا يظن عندى الميراثى فيكون الثاني متصفا به
 المتصل الاصل اذ احر كركت المتصلا في الاصل ولا شك ان هذه طائفة من
 غير متصلا في الاجزاء المتصلا في الماهية فيكون الثاني متصفا به في الواقع

مبني على كمال الكثرة المحررة فذكره ونسبها الى ان الله كان كونهما والحق
بهما انفسهم كالوصول الى احد الطرفين او الموجد بهما فانه انما يكون
كذلك لان الله تعالى والامم وانه انفسها لا يكون زمانا بعد الا بزم الله
في الان في الابواب المحررة فلا بد ان يكون اليها في الان يستمر في الان
وحرارة حارة اليها في الزمان ونسب لزوم الله في الان والاهل المذكورة
فان الامم انما هي في كونها على كون الاول ان يكون على كل شيء
وبعد السند في الامم وان في ان يكون لا على سبيل التدرج بل يكون في كل
وجز من الزمان الذي فرض في الامم وفي الامم وفي الامم وفي الامم
وبعد الاخر في الامم في الان والامم المحررة في الامم في الان في الامم
الامر يستحيل هو ان لا يكون المحررة في الامم في الامم في الامم في الامم
سند في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
فانه في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
اجماع في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
عدم وجود الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
الامر في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
المحررين في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
في كل ان يفرض في زمان في ان قانون كل منها في الامم في الامم في الامم
الا في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
الان الزمان في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
بينها والامر في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
الامر في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم

بحسب انفسه فكل اى كس يكون كل فرد من الفرد والاشياء مثال لشيء واحد لا حركه
 لهم لعدم تمايز مقدار كل منها وسواء ايدى في اشياء ان لم يتغير واما من
 ان كونه المتغيره الاشياء المتمايزه في بعض الالات وسواء غير متمايزه في الالات
 الغير المتمايزه اذ ان المتمايزه الالات من متعدده ما فرض والمتغيره بالمتمايزه
 او بالوفى سويها ان كان احدها انغير المتمايزه المتمايزه وسواء لعدم
 تمايز مجموعها من الالات المتمايزه وسواء الغير المتمايزه الاشياء اجزاء كسبب
 التغير في وجودها من غير تمايز الاجزاء المتمايزه وسواء الغير المتمايزه
 اما لعدم تمايزها في الفعل او كائنا ما وسواء في الواقع ولانه اجل بعض
 في بعض من الالات الاشياء متمايزه في القوة كما لا يخفى على من له ادراك
 تام ولا يتوقف حال اشياء على وجود الفرد الغير المتمايز كما هو على غيره
 ويستدل عليه اسمها كسواء في وجوده من اقوى من برهانها كسواء
 فانها وان لم تفعل لوجود الفرد الغير المتمايز كما هو على جماعته فكل اشياء
 فان لم يطلع الراء ان الذي فرض من فيه يتغير كسواء وان فرض الذي في غير
 سواء في كل منها متمايز لان يقع فيها الالات المتمايزه وسواء الغير
 المتمايزه ويكون متمايزه بعضها في بعض ولا يندرج ذلك علم تمايز
 المطلق لعدم التمايز ومنها كمال طرفة الراويه ٥ وسواء اشياء الاشياء
 وحاصلها ان الفاعل بالافعال يكون لوجود الدائرة في بعض لطرفة الاشياء
 كما هو مخرج في اشياء ولا يرد على الفاعل ما هو فاعل لافعال لوجوده
 ان دون ان يصره اولاه وان كسواء فاعل او فرض جمع ذلك
 المتحرك بالوضع الذي كان فيه اولاه على غير الذي كان فيه الا ان

فان الراوية المحذرة من خطها من الدائرة يقع في طرفة ولا يقطع ^{القطع}
 يقضي الاطمان والالتفات من غير ان يبين وتقعها ومثل ذلك يحصل
 الاصل من اليمين الاخرين كما هو في الوجه الاخر فقط يحصل منه
 لبيان انهم قد اوتوا ما ذكره في الكتاب في الاصل من كونها للبيان
 منها في بيان الوجه المذكور في التسمية لثلاث مرات ذكرنا لغتها وادها
 ان الراوية تخلفه فيجب ان يكون في الصور المفروضة للشيء
 حركتان حركة في الاصل في الحركة في موضع الحركة لو كان منقطعاً على
 المحسن او لقطر وحركة في الكعب في الجسم او سطح الذي يتبدل
 كصفات الراوية عند ان الشئ في الحركة كون سببها الاستدلال في وجه
 بل يكتفي بحركة الكعب في الجسم فوه الراوية او طبعه في
 الخط على الوجه الموصوف لا يفرط في الفاء ولا يقطع ان الراوية في
 في الكف فان في هذه الموضوعة شرط للحركة المعينة ولا يسمي الراوية المعينة
 انما تكون في الحركة المذكورة اذا تهيأ هذا فيقول ان نظره في هذه الحركة
 المنسوب حركته من السبب في اوجدها للذين وفيها انما وحركته وانما يكون
 ما جاز في السبب في ان لا يكون حركتها ولا حركتها في نظره في هذه
 في الحركة في الخط الموقوف في الحركة انما يقع في انما وحركته انما يقع السبب في
 الخط المستقيم ولا يكتفي في الخط كمالها ولا يكتفي في انما وحركتها
 العينة والاشارة في هذه في انما وحركتها في هذه في عدم قطعها ^{الاطمان}
 واما الجسم او سطح الذي يقع عليه حركة الخط المفروض فهو ال ^{الاشارة}
 الكيفية في الراوية ويقع في الحركة فيها انما يكون في هذه الحركة واما حركته

ولكن خوف محذورين لا يخص أكثره في مقام وليس بعد التوفيق من كونه
آخر مناسطه فخرنا المشفق من ارباب العقل المتوسطه الصفة والهم
عند العقول بالمدار الاعلى فكله من نصير فلسفه حروفهم كما هو الحال
وساير اهل الحق ولا يملك المنه منهم فانه اذا قيل له قبل الصاحبه الى كسب
منها فانه فاعلم انهم في عالم الاسماء من هذا لضرورة فلا بد من
ضرورة في كل حال والقيود الخفية من الصور هو كونه العقل
يكون اليه سوادا من غير نظر لان الذات وصدوت ذات اخرى وتكون
تجربته ولا يعرفها فاما شخصيه من غير من لغاه فكل الذي هو الهو
وانه من كنهه كنه به عماره اسماء كلامه حواره ما كان اسما والافان
يستعمل كنهه بل من نوسنت مقبلة الى الاول اعظم الابد من العقل
عن الافان او امر خارج به من فاعلم لان الكاف وليس ما ذكره اسما
من العقل فاهم وانما اسما فاعلم لان الاحتمال انما من كنهه العقل
فكل كنهه هو فاعلم ان المسبب كنهه من كنهه فاعلم ان الاحتمال
لا يعطى كنهه انما ذات من الاول او من كنهه كنهه من كنهه الاحتمال
دون كنهه من الاول او من كنهه الاحتمال كنهه من كنهه كنهه
العقل كنهه واما كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
العقل كنهه من كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
بها كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
من كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه

فلا يكون الفصل نسباً لهذا المعنى وإنما كان يقال إنهم يصيدون السمك في البحر
السواحي وهو ذلك الجبل المسمى على طين جبل البحر والصفة لا يفسد في طول بل
اعتاد إلى دهر المتوفى الذكر والجبل الكثير اللفظ لانه بالذات على البحر
الراجح الذي اختاره من ذلك فإن الواحدة للثلاث لا واحدة
بالصفة ولكن الكثيرة لانه لفظ إلى انما يكون بالعرض كما سيأتي بيانه
وهذا المعنى الذي اختاره هو انما كان لغيره من معاني عديدة اوجه
جميع الواسطة في العروص والكثرة اليونانية بالصفة بالعرض بكثرة الصور
والكثرة عديدة في المعنى هو الكثير في اللفظ والذات او في قياس
الواسطة في الشئ فان ما بالذات فلوطن مع الواسطة في العروص فقط
فيشمل التوضيح والاشتراك هو الواسطة في العروص كما ذكرنا وانما
يذكر في سطوة على اللفظ لانه مشهور على طردم جوان عادة بين العروص
في شياطين الافراد في ثلاث الافلاك فيما بينها وبينها مادة
وقد قلنا ان جسمها في المادة والنجوى عندهم فهو الاكبر والذات في
بالاظهار كما هو في السطوة ومع يلزم كون ذات واحدة ذاتا مستقلة
والجسم في السطوة كون الجسم في عرض الفصل والحد يلزم منه في السطوة
وبدلاً لانه في العروص على طردم لا يتبين بحد من الا باللفظ والمب في السطوة
لا في بعض المعاني في مقام قديم ما في الجسم في الفصل بالذات في
والصورة بان مرادهم بالاشياء والذات في السطوة في السطوة في السطوة
هو مراد المستقلة في اللفظ في السطوة فان يكون السطوة واحدة في
فصلها بالذات في السطوة في السطوة في السطوة في السطوة في السطوة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Handwritten signature and text in Urdu script, likely a personal note or signature.

[illegible]

[illegible]

وهو ان الاجزاء الاربعة متحدة في كل في الوجود وشتيرة عنه فحصل منها
وعن الكل ما هو عليهم ان يكون تلك الاجزاء المحمودة عليه وهو فاسد
كما ترى وايضا في بعض غيرها ان سبط الكل على انية عليه بان لا يتصور وجود
الطبيعة الف بدون الموت وهذا يتصور وفي الاجزاء على الاستقلال
وان كانت من حيث خصوصية الانتماء لا يتصور بدون الكل وان كان
لاخر السواد ان الطبيعة من السواد ان لا يتصور وجود الاجزاء
الكلية والكلية على من اجزاء هو الكل واما السواد فتتصور عليه
الشيء كالتامة وجوده بدون الكل ولوجواب آخر لا بد من حرفة
للاطباء وان شئت فارجع الى ما كتبت في اول كتابي في الطب
فقد كتبت له والفرق بينهما وبين الوسم لوجوه الاول ان اسم
هذه الطبيعة احادية كلية في الوسم حركية والثاني ان اسم هذه الطبيعة
احادية في الوسم بعينية واما ما ذكرنا من ان حركية في الاجزاء الى ما
فمعظم الحق في الطب اه وكفى بما ان في الطبيعة كحاصل الطبيعة
من اجزاء الاول ان طبيعة الفصل في ذلك انما كانت في بين الاجزاء
الكلية كاحدية والاجزاء الاربعة من جهة التعبير فيحتاج الى الطبيعة
ومن جهة عدم الاتصال بها بل هي بالوهم وحده فاما في الطبيعة
بالطريق الاول في الطبيعة بالثاني واما في الطبيعة بالثاني في الطبيعة
ويعني عن الطبيعة وتحققا في الطبيعة كحركية في الطبيعة كحركية
من اجزاء الطبيعة في كل واحد وذلك لان كل واحد من اجزاء
الاول ان طبيعة في الخارج عن الاخر فبما في الوجود الذي في الطبيعة
عن الاخر في الفصل كحركية في الطبيعة كحركية في الطبيعة كحركية

[illegible]

لا يشك بانفسه الفرضية لان كان هو الجسم وان كان يشك بالكلية
 المتعلقة فقد اعلم انهم لم ينفكوا الفرضية للجسم بما هو جسم وان كان
 حائري بالزمان او بالاداء انما قيل بالزمان ضرورة لعدم وجود
 الموصوف على بعضه بالذات وحين ان التزوير كرس في النقص بالذات
 المتماثلان وجود الموصوف في مقدم مع الفرضية بالذات كنه في الموصوفات
 بالذات اما الاوضاع وقد تباينت كنه في الفرضية بالذات في الموصوفات
 عن كنه في الموصوف بالذات ان وجود الموصوف مقدم على وجود الموصوفات
 فان بعضه في الموصوف في مرتبة ما خرج من مرتبة وجود الموصوف
 كان نفس وجود الموصوف في الموصوف مقدم على الموصوف وهذا جازي
 ان طبيعة الموصوف مستقلة في نفس ذاتها صورية في الفاعل المستحال كونه
 لطيفة بالذات بالذات في وجودها بالذات في الموصوفات كنه في الموصوفات
 وانما الموصوفات كنه في الموصوفات في الموصوفات كنه في الموصوفات
 ذات الموصوفات من حيث الموصوفات مقدم على ذات الموصوفات
 حيث كنه في الموصوفات في الموصوفات كنه في الموصوفات مقدم على
 وجود الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات
 على اللزوم وحين كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات
 وكذا كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات
 وجود الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات
 عدم كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات كنه في الموصوفات

بهی و اینی بخدی خلاصه کت فایده یقین بر علی و در و ملک کماله انجا
 بل الطمان انما لفعل السببه من اوجده فرقه لا باصل لها فان خارج بل به جواره
 صلیح هو موصوف للصفه کما یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 الزمان و کسب الایضه انما یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 من السببه فی الایضه انما یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 و بعد الا مکان الایضه ادری المستعمل بها الا مکان الذی انما یفرقه فی
 العام منه و به البعد عن المستعمل و انما یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 من ان یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 فقط کما در زمان به الصفه علی التفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 لم یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 تفقد و ان یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 ان یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 المستعمل فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 ان الا مکان یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 فی ان الا مکان یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 او صفه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 ان و در الصفات راسه علی نفس صفه یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 و در الصفات راسه علی نفس صفه یفرقه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من
 فکون صفه فی الزمان و کما فی الصفه فی زمان من

نور

مناجیه

فوقه والقوة والفعل فانه في اول المقدمه مسبوقة للعلل ان لا تمام الا لا
وسر ان يثبت في نفسه حقيقة الفعل والتقدير مع القوة ولا يكتب ان
المذكور من حيث هو لا يخدم اجتماعا واحدا من جهة واحدة فلا يبين
بما في هذا اجتماعا بين ولا بد من اشتها في المبادي والمبادئ فلهذا
تتطلبه مركباته ان من امره يكون بالقوة وامر
به بالفعل وهذا ينادي على حصول المقصود من امره في السبيل الاول
والثاني فلهذا ان يده المقدمه قد وثقت لذكر حدها في مقصودها
وفيها من الدلائل ان الدليل الاول تام بلا شبهة فلهذا
هو كونه مع تمام الدليل ان يكون موقوف عليها فبطلانها وسما
الدليل الاول على الوجه للفضل بحيث لا يحتاج الى مقدمه اخرى
ما ذكره بعض الاجل من المتأخرين من كونها في نفسه متصل وبها يتم
الجزء الذي لا يخفى كما مر في الفصل السابق ثم موقوف على الفصل
ان اكتمل الفصل له مقبلة وان كان فصل جزئيا فهو من قبيل الفصل
والاكثر وذلك على ان كل فرد من طبيعة الفعل كما ان الكل فرد منها
وكل ما يقع على الفرد يقع على الطبيعة وكل ما يقع على الطبيعة على
الاخرى فالغرض منها ولا يكون ذلك الا كما ذكرنا في المقدمة الاولى من
اذا اندرجت في الفصل الا ان للفعل هو المحجوز الى التوبة الاول
ثم الفصل مطلق الفصل فان الفصل له حقيقة من وحدة الوجود
والفصل من كثرة والوجود الواحد في التسمية لا ينفصل
عن وجود واحد كما شهد به الوجود ان السبب والنتيجة في شئ
المذكور في موصوفه لفصله لكونها في الوجود ثم ان السبب
لا يعدم بالمرءة بل بالمرءة لان الفصل لا يفورقة بعد تميزه

٩٦
 ١٠٣
 كما ذكرنا القول ان قسم المنفصل انما هو الذي لا ينفصل عنه
 عليه الاستعداد لا بد من العلم ان المنفصل من كل شيء انما هو الذي
 من بقا امر الخلق هو السبب للخلق وهو فانما لا بد ان يكون
 ضروريه ان امر الخلق من قسم المنفصل انما هو الذي لا بد ان يكون
 في نفس الامر غير منفصل ولا متصل بالاجسام الى ان لا يكون له وجود
 لظهوره بالاعتقاد فلا يكون باقيا في العلم ان يكون ذلك
 انما هو المنفصل والمنفصل هو الذي لا ينفصل عنه وهو الذي لا يكون له وجود
 والاعتقاد لا يمكن من غير الاول من ان يكون امره جوهري
 متصل او ان لا ينفصل عنه يكون له وجود في العلم انما هو
 اجمال ما ذكره مفصلا في هذا الفصل لان العلم الدليل او العلم
 التبعي عليه المتأخر فبعد تفصيل الاتي وانما العلم انما هو
 هو كونه هو ان القوة والفعل او ان العلم انما هو العلم
 هو انما يشاهد ان العلم انما هو العلم انما هو العلم
 فبعد انما هو العلم انما هو العلم انما هو العلم
 الاول في ذلك العلم انما هو العلم انما هو العلم
 بعد من المتغير فلا يشترط ان العلم انما هو العلم
 انما هو العلم انما هو العلم انما هو العلم
 يكون وانما هو العلم انما هو العلم انما هو العلم
 اخرى الا ترى انما هو العلم انما هو العلم
 للعلم من راجع الذراع وللصغير من الذراع فاذا انما هو العلم
 انما هو العلم انما هو العلم انما هو العلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في هذه الافعال لا يلزم المنة والاعتناء فان قلت ان وحدة الافعال
 اشخص من افعالها وهو جائز في قلت ان افعلده كذا كذا
 من افعالها وانما هي في نفس محض لا بد من انفصالها عن
 وذا الكثرة الشبهة بان نصف الواحد يشخص في نفس محض
 فاجاب عن شخص افعالها من الافعال شخص افعالها وهو جائز
 قلت ان الفاعل في هذه من ان نفس محض لا بد من انفصالها عن
 فوضعه ما وراو الحود وقد حققه في مقامات اخرى على
 انما هي لا تفيد في كونها لاطالب ان نسبت ارجح به على انه
 لا يحد من نفس محض احد افعالها من افعالها في الوصل
 بخلاف كونها من احد من الوحدة والاشياء في نفس محض
 في الشخص والاعمال من في الوجود والاشياء في نفس محض
 غير موجود في الافعال لا محذور في هذا في نفس الافعال
 الطبيعة كوجود الواحد من دون جبا ووجود او شخص اخر في
 جبا فهو صفة في انفسهم كقول ان نصفنا الوحدة الالهية
 انفسه من الوحدة الشخصية في الكثرة الالهية في نفس الوحدة
 الشخصية كقوله وجوده في انفسه كقوله الطبيعة الالهية في نفس
 وانفسه انفسه في نفسه اسم في النفس في نفسه في نفس
 من وجه اخر وان جميع المتكلمين المستحيل عندكم عبارة عن اصحاب
 شخصين من لوح واحد في محل واحد في زمان واحد في جهة
 ولا سم افعالهم في صورة كمال الافعال فان الافعال الخارجية
 اللازمة وان كون من نفس او من لوح واحد فام من جبا

[illegible]

فلا انفصال بين قسمي متصل ولا مفصل فلهذا جعلنا على اتصال
 هذا ما هو فيه لئلا يتركب على المتصل وهو مفصل ثم انفصل الامر
 الذي ذكرناه فان ما له اتصال هو الاصل بعد الالتفات بانفصاله
 كما انما هو مفصل عما هو من غير قسمين لان فيه اشياء كثيرة
 من غير الوحدة الحقيقية هي و هو مفصل بالضرورة
 الاول من هذا القسم هو القسم الثاني من القسمين وهو الذي هو مفصل
 القسم الثاني من القسمين الذي هو مفصل بالضرورة
 ولا مفصل بل الصورة هو من هذا القسم الثاني من القسمين
 بل هو مفصل بالضرورة من القسمين وهو مفصل بالضرورة
 فان قلت ان الصورة هي مفصلة من هذا القسم من القسمين
 او لا بل هي مفصلة من القسمين فلا بد من انفصالها عن القسمين
 الا ان قلت هذه الاكاث السبعة الاول الثاني من القسمين
 من ان الصورة هي مفصلة من القسمين والاقوال بالذات
 عدم انفصالها عن القسمين بالضرورة وانما هي مفصلة
 بالتقسيمين من القسمين من القسمين من القسمين
 انما نفهم من ان القسم الاول هو الذي لا ينفصل عن القسمين
 على ما مضى فثبت انفصال القسمين من القسمين
 من غير الانفصالات وانما هو مفصل من القسمين
 من القسمين من القسمين من القسمين من القسمين
 من القسمين من القسمين من القسمين من القسمين
 من القسمين من القسمين من القسمين من القسمين

مرتبة محال بالذات او بالكون ولا يجوز انفراد قسم ايها بالذات
 او بالكون بانها لا يكون الا انفصالا للوحداني ووجودهم من نفسهم ان يجوز
 بتقدم بالوجود على عارضه بالذات في مرتبة تقديرها ذاتها اما ان
 لا على الوضع او لا على الاول بل هو كونه خورا خورا او جودا جودا
 لا يعلم ان يكون مجردا او بعد ان يقع انفسها بالذات في مرتبة لا يعلم
 ذلك الا بوجود على الصورة في مرتبة كلاهما فمن كلامنا في كون
 الانفصال في ذاتها وهو متاخر بالضرورة عن وجودها ومن كلامنا في
 بالنسبة الى الوجود فانها تنفصل على الوجود فيكون وجودها ذات
 الانفصال فيكون هذا المطلوب مما لا يتوقف على شيئا تركب انفسهم
 يجوز والعرض كما قد استدل به ولكننا نقول كلامهم وان في ذلك
 ان يتوقف على كمالها بالذات والوجود وهذا احد اوجه التعليم
 ان كذا يعلم لا يبدل بالانفصال كذا في ذاته والواقع وهو انفسها دون
 لعل خبرهم والاندسهم انما الانفصال فيكون وجودها في ذاتها
 في جوابه قال رحمه الله والحاصل ان نفس كينونة او موافقة
 ذكرنا ان النفس لو كانت متماثلت لكانت فيكون وجودها في ذاتها
 التركيبية فيكون وجودها غير كينونة لا يبين ذكرنا انها في ذاتها
 يجوز والعرض في ذاتها انما يكون في ذاتها امر حسي او غير علم
 في التركيبية الحقيقية اذا كانت فيكون ذلك كما يتصور في ذاتها
 في ذاتها انفسهم ان كلامهم في ذاتها في ذاتها في ذاتها
 انما يكون في ذاتها فيكون ذلك التوحد اما على وجوده او لوجوده

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هو ومن ثم يثبت في باب من لا يثبت في باب من لا يثبت في باب من لا يثبت
او كان في مرتبة وجوده هو اكان وجوده طبعيا وسمي حائلا
عن ان يقال لم يعمد الالف الى مرتبة اخرى بل هو كونه في مرتبة
من الحدود الغريبة لم يزل في موضع او كونه حورا او حورا
ان كان في موضع على الاول خلاف ضرورة فان قيل في مرتبة
ان يكون يقول الوحدة هو وجوده لعمد الالف والاحتمال
مرتبة ثانية ولا فرق في هذا ان يكون وجوده في الالف او في الوحدة
واحدة او ثالثة وعلى الثاني لم يزل في مرتبة الالف في باب من لا يثبت
العقيدة بغيره كون الالف بغيره في مرتبة وان كان في موضع في مرتبة
وهو بطر ضرورة استدراك الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
وذلك ما يثبت ما اورد عليه وان الالف العرضي كذا ان يكون
منها هو وجوده في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
وجوده وتخصيصه في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
العرضي وان لم يكن في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
ولكن يكون في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
هذا البيان الذي ذكرنا من الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
فان الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
من الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
فانها في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف
وهو في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف في مرتبة الالف

من حيث هي باقية التام في هذه الحالة المحيطة باليد من الغاية من هذا المقام
 وهو ان الدليل قد تولى على انما ان الاتصال المحوري بطول بعدة من
 الاوضاع من جهة المحاور واما في جهة من الغاية من الغرض من جهة
 في امتناع حصول من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 ففقدوا انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 ذات المحاور من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 كانه انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 سبب هذا انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 الا انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 فيما هو في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 فافهم انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 الا انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 المحوري على الاطلاق كما هو في جهة من الاتصال في الوحدانية
 يذكر في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 المحوري فقط لكن انما في جهة من الاتصال في الوحدانية
 في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 الا انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية
 الا انما في جهة من الاتصال في الوحدانية من جهة الوحدانية

على الاول فخطا لغيره الا اذا مضى الفاعل مرة بعد اخرى ثم
 غلبت له بالانكشاف او لو احدى من الامانة مثلاً ثم بوقتها فيها حتى
 في محلها لم يبق حركته فكذا انما تبدل على وجود التحول والبقاء
 فان حصل تبدل على خروج بعض الهوا من غير دخول جسم اخر فيها
 وكلب الاما لتحول وانما بدلتها روي وحوال كما دلالة على انها
 فيها والادام الفاعل حل كما لم على محال مع وجود ضعف ط حاج
 انما تبدل فان انما من بعض الهوا القدر ما باخر منها فبايدرم
 التحول واصل الهوا يخرج منها عليك فلا بد من التعلق والبقاء
 على خروج الهوا وهو في الحيات في انما عند القلب والاربع
 الى وجها صراصة فتور ودراس في صفة الاشراف وحادثة كوز
 ان يكون في الفارور فاست صغيرة لا يس صغيراً يخرج منها اخرج
 وبدخل منها من خارج وبدل عليه كونه خروج بعض الاوقات من الخارج
 وقد تبدل على انما التحول والبقاء في بعض الدقائق
 فيها ان الشخص المتحرك الهوا ولا بد ان يتنقل من مكان الى مكان
 جسم اخر كما هو مثلاً فلا بد من انما قال ذلك الهوا الى هوا اخر
 فذات فست القوة من فدام المتحرك الى القدر فبايدرم
 الهوا للقلب وذلك على ابطال التعلق مع جسم آخر فقلبت
 انما له من مكان وكلاهما في ان فلا بد من كونه جسم الهوا مثلاً
 لقائه وكذا لا بد من فست المتحرك من تحول الهوا والادام
 وقبه من فست المتحرك فبايدرم ان يتنقل من مكان الى مكان
 مثلاً وقدامه الا ما يما وزه واما كونه لا ساقه وساقه الى مكان

[illegible]

